الفصل الثالث [٧٣]

ثقافات، أديان، اقتصاد
Cultures, religions, économie

١ – لعبة متناقضة: سوق، ديمقراطية، ثقافات
I. Un jeu de paradoxes: marché, démocratie, cultures

يتفق الناس اليوم على الاعتراف بأن العالم في قبضة نظام اقتصادي وتقني ذي صبغة عولمية. هذا النظام هو الاقتصاد التنافسي للسوق، والمال. ولكن ما ذاك الذي نسميه اقتصاد السوق؟ ليس هناك تفسير وحيد لهذا المصطلح الذي يحيل إلى مجموعة من الأنظمة الاقتصادية المؤسسة على الملكية الخاصة والتبادل والمنافسة، أنظمة يمكن أن تكون فيها عمليات التنظيم وإعادة التوزيع متنوعة كل التنوع حسب اختلاف البلاد والثقافات. وحتى لو كان علينا الإقرار بأن السوق والتبادل شكلا آلية تمدن مهمة – لنتذكر هنا مقولة المؤرخ **فرنان بروديل** Fernand Braudel عن **البندقية**: ينبغي توافر كل أشكال العبقرية لتحويل الملح والسمك المقدد إلى توابل وأقمشة حريرية وتحويل هذه إلى لوحات **لجيورجيوني**[1] Giorgione

---

(١) جورجيوني (1477-1510) (Giorgione) رسام ايطالي، وأحد الفنانين الذين أسسوا لعصر النهضة في البندقية. ويعدُّ مؤسس مدرسة البندقية التي تكونت في القرن السادس عشر، وقامت بدور هام وطوّرت أساليب فن التصوير في إيطاليا. هو معروف بشعرية عمله ونوعيته، وقد أصبح جيورجيوني بسبب عدم اليقين حول هوية ومعنى فنه واحدا من أكثر الشخصيات الغامضة في الفن الأوروبي. [المترجم]

وتيتيان[٢] Titien! وينبغي أيضاً التنبه إلى حقيقة أن سلطة الشخصيات الاقتصادية الفاعلة الذين هم غالباً شخصيات أو شركات تعمل في القطاع الخاص، هي اليوم أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى كما لاحظنا ذلك في الفصل السابق، وأنهم لا يؤثرون في الأسواق فقط، وإنما أيضاً في الموارد الطبيعية للكوكب، وفي وسائل الوصول إلى الهواء والماء والمجال الحيوي، وفي المعارف والكفاءات، وفي تنظيم المجتمعات والجماعات.

إن مفتاح التطور الاقتصادي هو **الابتكار** كما أوضح ذلك عالم الاقتصاد **جوزيف شومبيتر** Joseph Schumpeter، وإن حامل مشعل **الابتكار** هو المقاول الذي يلمح قبل الآخرين ملامح تطور ممكن، ثمنه الهدم المبدع. لذلك كان أكثر الأبطال المجددين في اليونان القديمة، الذين كان الإغريق ينظرون إليهم نظرة إيجابية، هم غالباً أولئك الذين تداعوا بفعل ابتكاراتهم الخاصة. نذكر منهم **برميثيوس** الذي سرق النار من الآلهة ليعطيها للبشر فوجد نفسه مربوطاً إلى صخرة ومحكوماً عليه بأن يرى في كل يوم نسراً ينتزع كبده من بين جنبيه، أما العبقري والشجاع **هرقل** Héraclès فإنه مات بأن أحرق حياً، و**إيكار** Icare الذي اقترب من الشمس كثيراً [فذابت أجنحته] ووقع في البحر. ولكن ليس كل تداعٍ إيجابياً بالضرورة، ويمكن أن تكون له آثار كبيرة الخطر عندما يطبق على اقتصاد العالم والبشر، وعلى الموارد الطبيعية، وعلى الهواء والماء أو المجال الحيوي، وعلى المعتقدات والأصول، وعلى المؤسسات وعلى الحق والقانون.

---

(٢) **تيتسيانو فيتشيليو** (Tiziano Vecellio) واسم الشهرة **تيتيان** ١٤٨٨ - ١٥٧٦م، هو رسّام إيطالي من عصر النهضة. أمضى فترة حياته الفنية الأولى في رعاية أستاذه "جيورجيوني"، اكتسب بعدها سمعة طيبة في أوروبا، فاشتغل لدى الباباوات في روما، وصار مطلوبا لدى الملوك الأوربيين مثل: فرانسوا الأول ملك فرنسا. شارل الخامس (أنجز له عدة لوحات شخصية). فيليب الثاني ملك إسبانيا (ملوك إسبانيا). في عام ١٥٣١م ماتت زوجته وتركت له ولدين وبنتا، فاتخذ ابنته لافينا نموذجا "موديل" لعدة لوحات معروضة بمتحف درسدن وبرلين ومدريد. [المترجم]

إذنْ، إن العالم في قبضة المال، ويسعى هذا النظام بكل تعقيداته وعدم اتساقه إلى أن يصبح هو نفسه إيديولوجيا بوصفه منظماً حول منطق من الإمكانيات والفوائد، وليس من الغايات والقيم. إنه يفلت في الأعم الأغلب من المنطق السياسي في إطار أن ذلك المنطق لا يقوم على تنظيمه؛ إنه بالتالي منفصل عن الحكومة السياسية التي تسعى إلى الخير العام للكوكب. إنه لا يحمل في ذاته أي شرعة أخلاقية، إنه بلا صبغة أخلاقية؛ ليس هناك رابط بين خلق الثروة والخير العام. إن السوق والديمقراطية لا يعضد أحدهما الآخر تبادلياً في كثير من المجتمعات التي نجد فيها أقلية تسيطر اقتصادياً، ولا تستفيد منهما الجماعات نفسها. إذنْ، يمكن بسهولة أن ندرك فيها وجود أخطر أنواع التجاوزات؛ وتصبح النفعية هي مقياس كل شيء، وكل ما له قيمة هو الثروة المادية، ويمكن للعلم أن يجد لكل شيء حلاً، وتصبح سلطة الهيمنة أقوى من سلطة الخدمة وإعادة التوزيع. وستكون على سبيل المثال النتائج المترتبة على تلك التجاوزات التي يمكن حدوثها هي التالية: لن يولى أي اهتمام [٧٤] للإنسان، ولا للانسجام الضروري له بين عناصر الكون الأربعة التي هي الماء والهواء والأرض والطاقة؛ وحدها الأرقام المالية هي المهمة؛ وستكون الموارد كلها موجهة نحو توفير لوازم الموسرين؛ والأموال لن يكون لها وجود حقيقي بل ستصبح انفعالات خالصة، وينحو التنوع الثقافي نحو الاختفاء ضمن شكل من أشكال التكتل القائم على أساس **أنجلو – سكسوني**، وستصبح الخصوصيات الثقافية للبلدان التي تشكل أسواقاً صغيرة في طريقها إلى الاختفاء في أجل يطول أو يقصر؛ وتسود أخلاقيات جديدة يغري بها تطور التقنيات والاتصالات المعلوماتية. وبذلك تجتمع أسباب عدم الاستقرار والانفجار الاجتماعي. وقد قابل موسى [عليه السلام]، نبي التوحيد اليهودي، قبل بضعة آلاف من السنوات، هذا الجنون الممكن بخطاب كان منذ ذلك الحين واضحاً كل الوضوح، خطاب حقيقي حول التطور، في حين أنه كان على مشارف الأرض الموعودة:

ورأيتم أرجاسهم وأصنامهم التي عندهم من خشب وحجر وفضة وذهب، لئلا يكون فيكم رجل أو امرأة أو عشيرة أو سبط قلبه اليوم منصرف عن الرب إلهنا لكي يذهب ليعبد آلهة تلك الأمم، لئلا يكون فيكم أصل يثمر علقماً وأفسنتيناً...

انظر. قد جعلت اليوم قدامك الحياة والخير والموت والشر، بما أني أوصيتك اليوم أن تحب الرب إلهك وتسلك في طرقه وتحفظ وصاياه... لكي تحيا... (سفر التثنية، الإصحاح ٢٩، ١٦ – ١٧ ؛ الإصحاح ٣٠، ١٥).

ويتردد صدى هذه الآيات في المزمور رقم ٤٨ :

إنما الله يفدي نفسي من الهاوية... إنسان في كرامة ولا يفهم يشبه البهائم التي تباد. (الآيتان ١٦، ٢١)[٣].

أما الفيلسوف الإغريقي أرسطو فإنه أرسى في كتابه **الأخلاق إلى نيكوماك**[٤] L' Éthique à Nicomaque مفهوم الـ philautie المشتق من الكلمة اليونانية philia التي تعني **الصداقة** ومن الكلمة اليونانية الأخرى autos التي تعني **الذات**، وربطه بمفهوم "معرفة الآخر المختلف"، وهو مفهوم تكون الحياة بغيره مشوهة. ليس هناك حياة للذات ولا تطور لها بغياب الإنسان الآخر، بغياب حياة هذا الآخر المختلف وتطوره، إذنْ بغياب توزيع الثروات/وإعادة توزيعها.

إن الاعتراف بهذا الارتباط بالآخر – الذي ليس هو لا خشب ولا حجر ولا فضة ولا ذهب – يفضي إلى التساؤل عن منزع اللانهاية الكامن في الذات، وعن احترام الاختلاف والفرادة والسر لكي يحب الإنسان نفسه ويتطور.

إذا كنا قد استخدمنا صيغة الشرط لذكر الانحرافات الممكنة ونتائجها فذلك لأن النوازع الوطنية تجد نفسها، في الوقت نفسه الذي يتأدلج فيه ذلك الاقتصاد التنافسي –

---

(٣) في الطبعة التي بين يدي من الكتاب المقدس جاء ما ذكرته المؤلفة في المزمور التاسع والأربعين الآيتان ١٥ و ٢٠. [المترجم]

(٤) **نيكوماك**: اسم والد أرسطو وابنه الذي مات صغيراً. [المترجم]

تلك "الإمبراطورية التجارية" – هائجة مع ما يرافقها من مطالب السيادة ومن مطالب الانفصال والاختلاف. إن تصاعد الظواهر الانتمائية والدينية – وعلى وجه الخصوص الحيوية السياسية لما يسمى **إسلاماوية القاعدة** – يمكن أن يكون له بواعث مختلفة آنية أو غير آنية، على سبيل المثال ندرة الموارد والطاقة مما يجعل النمو صعباً بل مستحيلاً، ويفرض اللجوء إلى احتكار المنافذ أو إيديولوجية جهاد منطلق يزعم أنه يقود معذبي العالم المعولم إلى الخلاص. سيكون هناك من جانب رأسمالية تكاد تكون ذات صبغة عسكرية، ومجتمع رقابة عامة، وفي الجانب الآخر **إسلاماوية غازية** تجذب إليها كل قوى الغضب. وإن ما يهمنا هنا هو أن نلاحظ أن الشخصيات الاقتصادية الفاعلة مدفوعة (أو مجبرة على) أن تأخذ في الحسبان أو تتوقع أن المكونات الفلسفية والدينية – كل ما يشكل الخصوصيات والذاتيات، الممارسات الطقسية، والقربانية، ... إلخ. – للمجتمعات المختلفة، أي كل التمثيلات الثقافية، والتخيلية التي تكوّن الهويات مهما كانت متبدلة ومرنة، تؤدي أكثر من أي وقت مضى دوراً حاسماً في سيرورة الإبداعية والنجاح، أي في القدرة على نمو الأفراد والجماعات وتطورهم. وإنه لمن المؤكد أن تلك المكونات الفلسفية والدينية والتقليدية يمكن أن تكون عقبة في طريق التطور. يمكن أن تتمثل في انطواءات انتمائية سلبية وقاتلة، وأن تحمل [٧٥] مشاعر الغضب والأحقاد والحروب إذا انحرفت هي نفسها لتكون أشكالاً متعددة وجديدة من الصنمية والعنف والاستلاب والذاتية التي لا يمكن السيطرة عليها. ولكن هذا لا يقلل في شيء من كونها الشروط اللازمة لكل نشاط إنساني، ومن أن لها مجالاً حيوياً، ومن أنها وصفة رمزية ضد العنف الذي يترافق مع الرغبات البشرية. لأنها تحدد أيضاً ملامح ما تكون عليه القيم والواجبات والممارسات المهنية، وتضع أسساً للفعل. إنها تسعى إلى تقديم مناهج لحل الأزمات والنزاعات الأخلاقية سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي. وإن مثال "التمويل الإسلامي" هو اليوم دال كل الدلالة.

فالدبلوماسي والوزير الإيراني السابق، ورجل الاقتصاد المعروف الذي أتينا على ذكره في الفصل السابق **مجيد راهنما** يؤكد على سبيل المثال أننا:

نكون واهمين إذا أردنا الوقوف في وجه الفقر العالمي، أن ننتظر حلاً معجزاً مأخوذاً من مؤسسات مجتمع يخضع للضرورات الاقتصادية وحدها. لا يمكن لأمل التغيير الحقيقي أن يكون إلا نتيجة "ثورة داخلية" متأنية، ثورة تسمح لعدد من الشخصيات الاجتماعية الفاعلة التي تزداد الحاجة يوماً بعد يوم أن تكون لها رؤية جديدة حول مظاهر فقرهم وغناهم. وحدها هذه الرؤية تقودهم ليس فقط إلى عدم المشاركة في إنتاج الفقر، ولكن أيضاً إلى تفهم المكسب الكبير الذي يحصلونه من إعادة إحياء التقاليد العظيمة للبساطة والبهجة والعمل على مواءمتها مع مقتضيات الحياة المعاصرة... إن الأمل الوحيد لابتداع حاضر بكل ما تعنيه الكلمة يكمن في داخل هذا المكوِّن البشري، في داخل هذا "المعبد الداخلي للحياة"

ويضيف:

ما الحظوظ الحقيقية لرؤية العالم يتخلص من كل مظاهر الفقر، ونعني توفير الرفاهية نفسها التي يتمتع بها ما يقارب خمسمائة مليون شخص ينتمون إلى الطبقات المتوسطة، لأربعة أو خمسة مليار من البشر الذين يعيشون اليوم بما يعادل أقل من ٢ إلى ٣ دولار في اليوم؟ وإذا عرفنا الفقر مستندين إلى توافر الموارد الضرورية لتلبية الحاجات المتنامية في كل يوم فإن الجواب واضح: لا، لا يمكن ألبتة إزالة الفقر أو محوه... وإذا عرفنا الفقر في المقابل بوصفه نمط حياة بسيط، محرراً من كل ضبابية فإنه ليس هناك ما يمنع من التفكير، نظرياً على الأقل، أنه يمكن أن يولد عالم أكثر رحمة بأغلبية سكانه، عالم أقل تلوثاً، عالم يسمح فيه في نهاية الأمر قانون الحياة المشتركة الأخلاقي لكل فرد بأن يعيش عيشة تتماشى مع الإله الذي اختاره[٥].

يولي بذلك رجل الاقتصاد الإيراني أهمية كبرى للقيم الثقافية والدينية من أجل تطوير الأشخاص، وهو تطوير لا يمر عبر إشباع الحاجات المادية المتزايدة على الدوام، ولكن عبر البساطة والتضامن والأخلاق.

---

(٥) مجيد راهنما، عندما يطرد البؤس الفقر، فايار/أكت سود، ٢٠٠٣م، ص ١١.

وبذلك تجد الشخصيات الاقتصادية الفاعلة نفسها مدفوعة شيئاً فشيئاً إلى الإحساس بأن لديهم نمطاً آخر من المسؤوليات، وأن عليهم أن يسهموا في الربط بين العولمي والمحلي، وأن إحلال مفهوم التقدم - السياسي والعلمي والثقافي والروحي، ولندع الخوف من هذه الكلمة الأخيرة في إثر مجيد راهنما - محل مفهوم الربح أو استكماله به، يمكن أن يبدو مفيداً لهم وللآخرين، لشركاتهم ولشركات الآخرين. وإذا كانت كلمة "الأخلاق éthique" المشتقة من الكلمة الإغريقية ethos تفترض حيوية المبادئ والسلوكيات، وجانبها الإبداعي أكثر فإن كلمة "morale" المشتقة من اللاتينية moralia مرتبطة أكثر بالاستخدامات التي تحيل إليها. إن اقتصاد السوق التنافسي [٧٦] سواء أراد ذلك أو لم يرده، لن يستطيع الإفلات من أن يأخذ بالحسبان "مبادئ الأخلاق" الخاصة، فالديمقراطية التي تتخذ هي نفسها أشكالاً متعددة لا تستند على الاقتراع العام فقط، وإنما على احترام الاختلافات التي تفترض تساوي الجميع أمام القانون وحمايتها. إذنْ ليس بالإمكان غض النظر عن أهمية الإحساسات الذاتية بتلك الاختلافات من كل الأنواع؛ جغرافية ولغوية ودينية وفنية وثقافية بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. اختلافات هي سمات مميزة موضوعية تُنسب إلى الأفراد. وقد سبق لمونتيني، عالم الإنسانيات أن لاحظ في محاولاته في القرن السادس عشر:

أن الموضوع الحقيقي لعلم الأخلاق هو أن تؤخذ في الحسبان طبائع مختلف البشر وظروفهم، وعادات الأمم المختلفة وتقاليدها[٦].

إذنْ، يظهر أن تاريخ الثقافة والأفكار عامل قيم للفهم والفعل، للحوار وللاحترام المتبادل. ولا ينبغي أن ننسى أن أي جماعة بشرية كانت منذ أقدم العصور تجتمع حول ثروة وأرض وزعيم وفلسفة أو إيديولوجيا، أو مجموعة من المعتقدات، أو لغة خاصة. وقد برهن المؤرخ جورج دوميزيل Georges Dumézil على أن ثلاث

(٦) محاولات، م.س، كتب، ٢، ١٠، ٤١٦.

وظائف أو سلطات تتعايش في المجتمعات[٧]: **المقدس** الذي ينظم حياة البشر ويضبط إيقاعها حسب طقوس هي في الوقت نفسه سياسية ودينية، محدداً سبل الولوج إلى حياة مستقبلية، **والعسكري** الذي ينظم الصيد والدفاع والغزو، **والعمل** الزراعي والمهني والتجاري الذي يمول فيه التاجر المنتجات الزراعية والمهنية ويسوقها. تمارس كل واحدة من هذه الوظائف - أو هذه التنظيمات أو هذه السلطات - بطريقة محترمة سيطرتها الخاصة في الزمان والمكان. وهناك في مختلف نظريات نشأة الكون ثلاثة من الآلهة تتصل بهذه الوظائف الثلاث. ففي **روما القديمة** على سبيل المثال أولئك الآلهة هم: **جوبيتر** Jupiter **ومارس** Mars **وكويرينوس** Quirinus. والبشر أنفسهم ينقسمون إلى جماعات تتفق مع تلك الوظائف. ويتكوَّن التاريخ عبر ممارسة تلك الجماعة سلطتها على الأخرى، وهيمنتها عليها بالتتابع، لأنها يعود إليها حينئذٍ امتلاك الثروات وتوزيعها، دون أن يعني ذلك زوال السمات المميزة للجماعات الخاضعة لهيمنة تلك المجموعة، ودون أن يتلاشى التعايش بين الجماعات التي تتوافق مع الوظائف الثلاث. وتطمح بالطبع كل وظيفة إلى الدفاع عن تفوقها. وينبغي على الجماعة المهيمنة أن تضع موضع التنفيذ سلسلة من الإستراتيجيات لكي تحافظ على شرعيتها في المعرفة والسلطة والإكراه. وبذلك ينجلي الأمر عن مجموعة من القوانين تنبثق من وقائع التاريخ. ليست الأديان أنظمة من المعتقدات فحسب، وإنما تشكِّل وتنظم طقسياً التنظيم والنشاط الاقتصادي، والسياسي والقانوني والفني للمجتمعات. إنها أهل لأن تخلص الأفراد من تساؤلاتهم، ولأن تقدم لهم الاستقرار الذي يحتاجون إليه. إنها تبلور الأسئلة والإجابات، المخاوف والأدوية، والألغاز ومحاولات حل تلك الألغاز لكي تمكنهم من العيش معاً، ومن أن يطور بعضهم بعضاً باعتبار أن هذين المفهومين متضمنان في

---

(٧) أحيل إلى مجموع أعمال جورج دوميزيل التي تنصب على النظام **الهندو - أوروبي** انطلاقاً من نصوص مختلف اللغات **الهندو - أوروبية** التي يأخذها في الحسبان، وعلى وجه الخصوص إلى الفرضية التي يوردها في كتابه **حكاية أسطورية وحكاية بطولية**، باريس، غاليمار، ٣ مجلدات، ١٩٧١م.

المصطلح اللاتيني inter-esse= الفائدة المشتركة. إنها - الأديان - تشكل ما نسميه "رأس المال البنيوي" الذي يحدد البشر وفعلهم، ويكوّن التربة الصالحة لظهور الجماعات كلها والبلدان كلها.

وتبين لعالم الاجتماع الأمريكي ليبه رينفاتر Lee Rainwater الذي درس في عام ١٩٧٠م "الدلالات الاجتماعية للعوائد" في الولايات المتحدة أن الهويات الشخصية في المجتمعات الصناعية يمكن أن ترتبط بالمال والاستهلاك فقط عندما لا يكون هناك شعور بالانتماء إلى جماعة فلسفية أو دينية، وبالمشاركة في نظام من المعتقدات والقيم؛ وإذا كان الأمر كذلك فإن التوسع الكوني لنظام السوق مدعاة لقلق عظيم:

يُشترى الانتماء بالمال في المجتمع الصناعي... فالمال لا يشتري الغذاء والملابس والسكن والأدوات الكهربائية والسيارات [٧٧] والإجازات فقط. إن واقعة شراء كل هذه الأشياء تسمح للإنسان في مقابل ذلك في كل يوم باكتساب وامتلاك هوية بوصفه "أمريكياً من الطبقة الوسطى". وعندما لا تتوافر للناس حماية ضد هذه الحيوية التي لا ترحم لاقتصاديات السوق عبر محمية ثقافية محلية فإنه ليس لديهم إمكانية أخرى إلا أن يعرّفوا أنفسهم جوهرياً بالقياس إلى قدرتهم على الوصول إلى كل ما يمكن للمال أن يشتريه[٨].

كيف للمكونات الفلسفية والدينية للثقافات الكبرى والديانات الكبرى أن تنضوي تحت لواء حيوية الاقتصاد التنافسي للسوق، وكيف لما تشير إليه من إعادة توزيع للثروات بوصفه يشجع السلام والعيش المشترك أن يشكل عوامل جوهرية للتطور الفردي والجماعي، كيف يُنظر إليها في منطق اللقاء والاختلاط، ذلك ما نود أن نتفحصه الآن مشيرين إلى بعض المظاهر الرئيسة.

---

(٨) ليبه رينفاتر، ما حافلة المال : عدم المساواة والمعنى الاجتماعي للدخل، نيويورك، ١٩٧٤م.

Lee Rainwater, *What Mony Bus: Inequality and the Social Meaning of Income,* New York, 1974.

٢- اللاشخصانية الهندية أو البوذية، المسؤولية الفردية حسب الحكمة الصينية

II. Impersonalité indienne ou bouddhique, responsabilité individuelle selon la sagesse chinoise

الهندوسية، ديانة الأغلبية في الهند، هي بلا شك واحدة من أقدم الديانات في العالم. إنها ديانة شركية لا تنكر بالضرورة وجود آلهة أخرى يمكن أن تجد معادلها في نظامها المرجعي الخاص. العالم خالد، هو في سيرورة مستمرة من الخلق والانهدام. والعقيدة المركزية هي عقيدة كارما[٩] karma، التي تقول إن كل كائن حي يتحمل نتائج كل أفعاله، ونتائج كل نواياه السابقة والحاضرة والمستقبلية في ولاداته المتتالية أو في تقمصاته. وبالتالي ينقسم الرجال والنساء إلى طبقات مغلقة، والطبقات المغلقة هي التعبير عن كارما. ويكمن شرط الخلاص، أي التقدم في نظام الطبقات، في التطابق مع نظام الأشياء والعالم. dharma

---

(٩) كارما: مصطلح شائع في الديانات الهندية (الهندوسية والجينية السيخية والبوذية) ويطلق لفظ كارما على الأفعال التي يقوم بها الكائن الحي، والعواقب الأخلاقية الناتجة عنها. إن أي عمل، خيراً كان أو شراً، وأيًّا كان مصدره، فعل، قول أو مجرد فكرة، لا بد أن تترتب عنه عواقب، ما دام قد نتج عن وعي وإدراك مسبوق. وتأخذ هذه العواقب شكل ثمار تنمو، وبمجرد أن تنضج تسقط على صاحبها، فيكون جزاؤه إما الثواب أو العقاب. قد تطول أو تقصر المدة التي تتطلبها عملية نضوج الثمار (أو عواقب الأعمال)، غير أنها تتجاوز في الأغلب فترة حياة الإنسان، فيتحتم على صاحبها الانبعاث مرة أخرى لينال الجزاء الذي يستحقه. فالكارما هي قانون الثواب والعقاب المزروع في باطن الإنسان. لا يمكن لكائن من كان أن ينال جزاء لا يستحقه، نظراً لأن الكارما تقوم على عدالة شاملة. يعمل نظام 'كارما' وفق قانون أخلاقي طبيعي قائم بذاته وليس (كما في الأديان الأخرى) تحت سلطة الأحكام الإلهية. تتحدد وفقا للكارما عوامل مثل المظهر الخارجي، الجمال، الذكاء، العمر، الثراء والمركز الاجتماعي. حسب هذه الفلسفة يمكن أن لأكثر من كارما مختلفة ومتفاوتة، أن تؤدي في النهاية إلى أن يتقمص الكائن الحي شكل إنسان، حيوان، شبح أو حتى إحدى شخصيات الآلهة الهندوسية. [المترجم]

الدارما[١٠] هي الواجب الطقسي، الذي يتنوع حسب الموقع الاجتماعي والزمن. وكل مهنة وكل طبقة مكلفة بمهمة خاصة بها دون أي ترميز أخلاقي. وللأسرة أهمية كبرى. وإذا زعم أحدهم امتلاك القدرة على تغيير مسيرة الأشياء فإن ذلك يفضي به إلى الحرمان من الولادة ثانية في طبقة أفضل. وإن لطبقة البراهمة التي تمتلك المعارف الطقسية قوة فائقة. ليس تلاشي الفقر في هذه الظروف هدفاً رئيسياً، والهند كانت على الدوام تجهل فضيحة المعاناة العادلة، وسر الألم الأقصى كما سنرى ذلك في مثال دال في الفصل السابع. والعزوف عن العالم هو تقليدياً الإمكانية الوحيدة للرجل **الهندوسي** لكي يجمِّل وضعه من الداخل، ليصنع منه المساعد المباشر أو غير المباشر على خلاصه؛ يحصل الانعتاق من التقمصات عندما يستطيع الوصول إلى الفصل بين المبدأ الأبدي و غير المشروط الموجود فيه، ويحس بأنه يمتثل **للبرهمي**، هذا المبدأ المطلق الذي ينبثق من الكون.

اهتمَّ بأداء واجبك، مهما كان متواضعاً، أكثر من اهتمامك بأداء واجب إنسان آخر مهما كان عظيماً. إن الموت وأنت تؤدي واجبك هو الحياة، والحياة وأنت تؤدي واجب إنسان آخر هو الموت.

ذلك ما يوصي به **نص الهند المقدس، الباجافاد – جيتا**، الذي يرسي أسس نموذج اللاعنف والنزاهة. إن إنجاز **الدارما** ينبغي أن يكون في آن واحد متقناً ومجرداً من أي هدف شخصي للمتعة أو الربح. وإن مجرد امتثال الأفعال للحق الوضعي يسمو بها إلى أداة خلاص. الفعل هو الكلمة الأساسية للدربة والإبداع عبر المحاكاة، مما يمكن أن يسهم في تفسير السمو الهندي الناشئ والمعترف به في تقنيات الإعلام والصورة

---

(١٠) أخلاقيا تعني **الدارما** الطريقة الصحيحة في العيش أو التواصل الصحيح خصوصا ضمن مفهوم ديني وروحاني. بالنسبة إلى الروحانية والمدارس الصوفية فإن الدارما يمكن اعتبارها **طريق الحقيقة العليا**. تشكل الدارما المصطلح الأساسي ضمن الديانات الدارمية الناشئة في شبه الجزيرة الهندية بما فيها الهندوسية (سانتانا دارما) والبوذية (بوذادارما) والجاينية (جاينا دارما) والسيخية، جميع هذه الأديان تؤكد أهمية الدارما (الفهم الصحيح للطبيعة) في تعليماتهم. [المترجم]

والتقنيات الحيوية. إن منطق الواجب والطبقة المغلقة يجعل من الشركات الهندية في غالب الأحيان شركات أسرية، تملك رأس مالها [٧٨] أسرة واحدة. أولئك هم بارونات الرأسمالية الهندية المظفرة، لاكشمي ميتال Lakshmi Mittal، راتان تاتا Ratan Tata أو فيجاي ماللیا Vijay Mallya. ولكن الديمقراطية الهندية تعاني من صعوبات في مجال نشر النمو ومحاربة الفقر. إن تجربة الهند في مجال التمييز الإيجابي تبدو تجربة فريدة في زمن يكتسب فيه مفهوم التنوع صدى متزايداً. إن الهند وجدت نفسها في وقت مبكر، عبر نظامها الاجتماعي والديني القائم على الطبقات المغلقة، وهو نظام يولد فجوات ضخمة بين الأفراد وبين المجموعات، مجبرة على أن تمحص في التنوع، وعدم المساواة بين مكوناتها، مجهدة نفسها لتربطها بوحدة كيان كلي. إن هذا الوضع الفريد من نوعه حدد ملامح فن الحكم لدى أجيال متتابعة من القادة. وبهذه الطريقة أرسى عدد من حكام إمارات الهند الجنوبية منذ بداية القرن العشرين أسس سياسة (الكوتا)؛ الحصة المحددة مسبقاً من الوظائف المخصصة والممنوحة لأكثر المجموعات فقراً. ثم قامت الإدارة البريطانية بعد ذلك في مستوى أكثر عمومية بوضع نظام لهذا الفعل الإثباتي على الطريقة الهندية، مولية على وجه الخصوص اهتمامها لمصير طبقة المنبوذين. ولم ينقطع النقاش حول مسألة (الكوتا) منذ استقلال عام ١٩٤٧م، وخصوصاً في مجالات الإدارة والتمثيل البرلماني والتعليم والمستفيدين منها. أما اليوم فتتمثل القضية في مسألة تخصيص (كوتات)، حصص محددة مسبقاً في مجال التعليم العالي وفي فتح سياسة التمييز الإيجابي للأقليات الدينية، المسلمين والنصارى. وإنه لمن المتوقع أيضاً أن يكون القطاع الخاص مؤهلاً لأن يصبح حقل تجارب (للكوتات) للحصص المحددة مسبقاً. ولكن بعضهم يرى أن سياسة الكوتات تسمح بالحط من قيمة الاستحقاق الفردي، أو أنها تشجع أقلية مختارة في نطاق الجماعات المحرومة على احتكارها. ويرى كريستوف جافريللو Christophe Jaffrellot، الاختصاصي بشؤون الهند، أن مزية سياسة الحصص المحددة مسبقاً، عندما تشجع اندماج المحرومين، هي في المقام الأول مزية سياسية إنها إذنْ،

"إسباغ صفة الديمقراطية على الديمقراطية في الهند"[١١]. وإنه لمن المهم التذكير أن **الأبيقوريين والرواقيين** في القرن الخامس قبل الميلاد، عندما كان بوذا يضع أسس مذهبه بوصفه ردة فعل على الهندوسية، كانوا، في اليونان القديمة التي عرفت عقيدة تعدد الآلهة، وتشترك مع الهند في نقاط عديدة، يعلّمون أيضاً حكمة من يعزف عن العالم. ولكن النشاط الفلسفي، والسعي وراء العقلانية يشجع الفردية والفعل الأخلاقي. وفي القرن الرابع قبل الميلاد يوضح الفيلسوف أرسطو، وهو يأخذ في الحسبان التنظيم المادي لمدينة نموذجية، أن للدين مكانه في الفضاء الشعبي شأنه شأن المتع والتجارة والقوانين.

إنه لمن المناسب أن تقام الأبنية المخصصة للحفلات الدينية في مكان مناسب لذلك، مكان يكون أيضاً هو المكان الذي يقيم فيه كبار الحكام... ويناسب ذلك أي مكان منيع مقارنة بما يحيط به من أحياء المدينة يرى منها، ويشرف عليها... وإنه لمن المناسب من جانب آخر أن يكون تحت الربوة التي أقيم عليه المبنى السابق ميدان عام أول أغورا[١٢] agora... ويكون العبور عبر هذا الميدان ممنوعاً. وينبغي أن يكون منظر هذا الميدان مقبولاً إذا كان الرجال البالغون فيه مهتمين بالرياضات البدنية. وينبغي من جانب ثالث أن يكون ميدان البضائع بعيداً عن الميدان الأول ومنعزلاً عنه، وفي موقع يكون معه وصول المنتجات القادمة من البحر والقادمة من البر إليه ميسراً[١٣].

الديانة لا تعبر عن الحقوق، يحملها المؤمنون بها، الذين إيمانهم متنوع ومحترم لأن هناك تعدداً في الآلهة في المجتمع الإغريقي. إن الدين في تعدد آلهته هو جزء من إطار حياة المواطنين وأفعالهم في الفضاء الشعبي. ويفترض مفهوم الفضاء الشعبي على نحو

---

(١١) كريستوف جافريللو، الهند: الديمقراطية عبر الطبقة، باريس، فايار، ٢٠٠٥م.
Christophe Jaffrellot, Inde: la démocratie par la caste, Paris, Fayard, 2005.

(١٢) أجورا (Agora) هي ساحة دائرية كان المزارعون بأثينا يلتقون بها منذ عام ٤٠٦ ق.م. [المترجم]

(١٣) أرسطو، كتاب السياسة، ٧، ١٢. ترجمه إلى الفرنسية ج. تريكو، باريس، فران، ١٩٩٥م.
Aristote, La politique, VII, 12, Trad. Par J. tricot, Vrin, 1995.
قارن بالترجمة العربية لكتاب السياسة لأرسطوطاليس، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الفاخرية، الرياض، بلا تاريخ، الباب الحادي عشر، الفقرة ١ و ٢، ص٢٧٥. [المترجم]

متباين وجود محيط خاص قائم على المعرفة الفردية، الشخصية. **وبلاد الإغريق** تختلف بذلك عن **الهند**، وهذا مظهر من المظاهر التي اعتمدها الغرب من [٧٩] الفلسفة والديانة الإغريقيتين ليصوغ مفهوم ديموقراطيته، على الرغم من أنه قريب كل القرب من **الهند** كما سبق لنا قول ذلك.

إن مؤسس البوذية **سيدهارتا غوتاما** Siddharta Gautama في القرن الخامس قبل الميلاد يختلف عن رسوليْ **المسيحية والإسلام** في أنه ليس تجلياً لروح الله، في الحالة الأولى، وليس رسولاً له في الثانية، ولكنه كائن بشري انتفض ضد **الهندوسية**، وقدم تعاليم عقلية ونظاماً عقلياً. ولا نجد في **البوذية** المصطلحات الثلاثة التي تقوم عليها **الهندوسية** خصوصاً والأديان عموماً، وهي: **الألوهية والكهنوت والطقس**. ما ينفرد بالأهمية فيها هو التجربة الإنسانية للفناء والخلاص دون لجوء إلى المطلق. ليس **للبوذية** كتاب مقدس **كالكتاب المقدس والقرآن**؛ إنها لا تعطي القوانين التي يمكن تطبيقها على المجتمع. إنها مؤسسة على مبدأ **لا ثنائية** الجسد والروح، واتساع مبدأ "الحقيقة المزدوجة": والحقيقة المزدوجة هي التالية: الأشياء هي في الوقت نفسه فارغة في نظر الحقيقة المطلقة، وواضحة على مستوى الحقيقة الاتفاقية والعادية. والحقيقة الظواهرية تكشف عن تعدد التخيلي وغير المستمر؛ وليس للإنسان والأرض مكان واحد في الكون. وبالتالي إنه لمن غير المعقول أن نسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة للإنسانية لأن مفهوم الشخص الذي يكتسب أهمية كبيرة في الفكر التوحيدي ليس له وجود هنا. الأشياء الاستهلاكية مرفوضة. والنقود هي طاقة لا خيرة ولا شريرة في ذاتها، يمكن تحويلها إلى خير أو شر، أي إلى حياة أو موت. إنه لمن المفيد الإفلات من توالي الولادة والموت، **السمسارا**[١٤]

---

(١٤) سامسارا هو مصطلح باللغة السنسكريتية يعني "الحركة المستمرة"، أو "التدفق المستمر"، ويشير في البوذية إلى مفهوم دورة الميلاد ويترتب على ذلك الانحلال والموت، وهي دورة يشارك فيها جميع البشر في الكون، ولا يمكن الهرب منها إلا من خلال التنوير. ترتبط سامسارا بالمعاناة، وعادة ما ينظر إليها على أنها نقيض النيرفانا. [المترجم]

samsara. وهو مساعدة أي فرد، في منظورها تخيلي وفان، بالإشفاق عليه ليفلت من توالي الولادة والموت، ليبلغ حالة تتجاوز أي ألم وأي رغبة، النيرفانا أو الخمود التي يمكن أن نقارنها بقبس من نار تنفخ في الرياح. إن نظام الطبقات نظام لا يمكن القبول به، وينبغي الوقوف في وجه حقيقة أن يكون الضعفاء هم على الدوام ضحايا الأقوياء.

وتتميز البوذية بروح التسامح لأنه يمكن للبوذي أن يعتنق عدة معتقدات، بما في ذلك تعدد الآلهة. وآية ذلك أن بوذا يرى أنه ليس هناك إله وليس هناك غياب للإله، ولا عدم ولا مطلق ولا وجود ولا لا وجود، لأن مثل هذه الإشكالية لا تخص الإنسان وتجربته الجوهرية في الغائية. ولذلك تدعو البوذية إلى تجاوز الحدود والأحداث. وكل حقيقة ليست الحقيقة الفذة تسبغ عليها صفة النسبية، ومن هنا تأتي حدود كل حوار. وقد حددت البوذية ببساطة خمسة مبادئ هي "ركائز تعليم" نجدها في الأديان التوحيدية: لا تقتل الكائن الحي، ولا تسرق، ولا تمارس الجنس المحرم، ولا تكذب، وامتنع عن المشروبات المسكرة التي تسبب الضياع العقلي وتشتت الانتباه. وبوذا يعارض من جانب آخر التكفير عن الذنب وإماتة الجسد، وهي في الوقت نفسه تعرض عن حياة اللذة والمتعة. والطريق المؤدية إلى النيرفانا لها ثمانية مسارات. ثلاثة منها تتعلق بالسلوكيات الأخلاقية: الكلام الصادق، وفعل الوجود الحق ووسائله المشروعة. وثلاثة أخرى تتعلق بالمجال العقلي: الجهد المناسب، والانتباه الفاعل، والتركيز الحق. ومساران للحكمة: الفهم الثاقب، والتفكير الصائب. والخطايا التي ينبغي تلافيها هي القتل والسرقة والشهوة والكذب وتناول كل المواد المخدرة مثل: الكحول والمخدرات. وهناك أربع فضائل جوهرية: الرفق، والرحمة، والفرح، واعتدال المزاج. كذلك تقدم البوذية التخلص من الجهل، وكبح الشهوات، والاهتمام الفاعل بالإنسان. إن كل فرد في البوذية التي تعني اليقظة، وفي الدارما التي هي التعاليم أو القانون الأبدي لبوذا، وفي جماعة البوذيين أو السامغا samgha التي من المناسب تسميتها الثالوث الفرح يستطيع المرء أن يجد طاقة متجددة بلا انقطاع، السعادة.

لقد عمد الملك في بلد بوذي يقع في جبال الهيمالايا، وبالتحديد بوتان التي عرفت أول انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٨م، وبدأت منذ بضع سنوات فقط الانفتاح على العالم الخارجي، عمد الملك، إلى ابتداع مؤشر فريد من نوعه، BNB "السعادة الوطنية [٨٠] الإجمالية". والحكومة تستطيع بذلك قياس تطور سعادة شعبها بمعايير عادلة، وقياس تناغمهم مع الطبيعة، والحكم العادل.

هل أصحاب المعتقدات الشركية هم أكثر انفتاحاً على الغيرية والتنوع؟ هذا ما يبدو أن العالم الإناسي مارك أوجيه Marc Augé يزعمه على سبيل المثال في كتابه عبقرية الوثنية، الذي يخص إفريقيا[١٥] بالقسم الأكبر منه. إنه يبرهن في كتابه أن الأفراد الذين يعبدون هذا الإله أو ذاك على وجه الخصوص، لا يندفعون إلى إنكار وجود آلهة أخرى؛ ولعل هذا الانفتاح هو الذي ساعد في تراجع الشرك. وإذا كان قد أمكن نقض هذه الفرضية في إفريقيا فإن مثال اليابانيين ربما يكون أكثر دلالة. ففي اليابان تتعايش منذ القرن السادس البوذية والكونفوشيوسية والطاوية في شكلها الياباني الشنتوي[١٦] Shintoïsme. فالآلهة الشنتوية المحلية متصورة بوصفها أشكالاً ظرفية لأحوال بوذا. واليابانيون يمارسون ممارسة متزامنة أو متتالية عدداً من العبادات، حسب ظروف حياتهم، فهم إذنْ قادرون على تمثل أفكار متنوعة وتمثيلات مختلفة.

---

(١٥) مارك أوجيه، عبقرية الوثنية، باريس، ١٩٨٢م.

Marc Augé, Le Génie du paganisme, Paris, 1982.

(١٦) شنتو أو شنتوية: ديانة ظهرت وتطورت في اليابان. لم تعرف ديانة الشنتو - التي تركت أثراً بالغاً في التفكير الياباني - طريقها إلى الانتشار على غرار الديانات الأخرى. ليس لهذه الديانة تعاليم محددة، مما جعلها تنفتح على العادات الدينية الأخرى دون أن تؤثر هذه في خاصيتها وتأصلها الفريدين. الشنتو والتقاليد التي تلازمها ظلت دائماً موجودة في مظاهر الحياة اليومية اليابانية. يصعب وصف الديانة الشنتوية لأنها على العكس من كل الديانات الأخرى، لا يعرف لها مؤسس ولا معتقد تقوم عليه، لا يمكن أن نعرفها إلا عن طريق مجموعة من العادات والممارسات. عبر التاريخ نشأت وتطورت عدة فرق وطوائف تدَّعي كلها الانتماء إلى عقيدة الشنتو الأولية، ولكن أي من هذه الطوائف لم ينجح في أن يفرض نظرياته وادعاءاته. [المترجم]

إن الفكر المسمى "**الصيني**" هو نزعة إنسانية ذات طابع ديني يعود إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة بلا أسس يقوم عليها، ولا مؤسس بالمعنى الحقيقي للكلمة. وتتكون هذه النزعة الإنسانية من ثلاثة تيارات، **الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية**. وهناك نصوص رسمية ترتبط بهذه التيارات، إنها نصوص **كونفوشيوس** أو السيد **كونغ** Kong، ونصوص **لاو – تسو** Lao - Tseu – وهذان المؤلفان معاصران **لبوذا وسقراط** – ونصوص لأساتذة **طاويين** آخرين مثل نص **زهوانغزي** Zhuangzi الطويل والمؤثر، وهو نص أتينا على ذكره في الفصول السابقة، **ونصوص البوذية**. وقد قامت سلطة الطبقة المتنفذة (**الماندارينا**) **في الصين القديمة** على حفظ هذه النصوص القديمة ومعرفتها. وتتميز **النزعة الإنسانية الصينية** تميزاً متساوياً مع الديانات المسماة **روحية** مثل **الهندوسية** أو البوذية ومن الأديان التوحيدية الثلاث التي يمكن أن نسميها **الأنبيائية**[١٧]. **فالكونفوشيوسية** بوصفها ديانة تغلب عليها صفة المدنية لأن **كونفوشيوس** كان مستشاراً للأمراء، **والطاوية** بوصفها ديانة يغلب عليها الطابع العبادي والروحي تفسر إحداهما الأخرى تبادلياً إبان قرون عديدة؛ وأثرت فيهما **البوذية** أيضاً تأثيراً كبيراً.

إن حكمة **كونفوشيوس** ذات طابع وجودي. والمسألة الأخلاقية هي في صلب التقاليد **الكونفوشيوسية**. والمفكرون **الكونفوشيوسيون** يشقون طرقاً "**طاواً**" تسمح للإنسان أن يعيش في علاقة متناغمة مع البشر الآخرين، وللبشرية جمعاء أن تتعايش متناغمة مع الكون. فمفاهيم الحقيقي والطيب والجميل يتم تصورها في صيغة تناغم غير متجمد ألبتة، ولكنه حركة أبدية، صيرورة وتحول. ولا يستطيع السيئ أن يبدو إلا بوصفه انتشاراً للفوضى، وظاهرة محدودة، وبالتالي يمكن السيطرة عليه. والمراهنة **الكونفوشيوسية** على الإنسان تتشكل حول مفهوم جوهري هو **الرن** le ren، ويصبح

---

(١٧) وضّح هذا التميز الموحي كل الإيحاء ر. سي.زايهنير في كتابه: **الهند وإسرائيل والإسلام: ديانات روحية شؤون الوحي الأنبيائي**، باريس، ١٩٦٥م. ولكن استخدامه يظل استخداماً حساساً لأننا لا نجد ألبتة ديانة نبوية مطلقة أو روحانية مطلقة.

R. C. Zaehner, Inde, Israël, Islam: religions mystiques et révélations prophétiques, Paris, 1965.

الرفق القيمة العقلية المميزة. ويمكننا ترجمة كلمة الرن بكلمة "إنسانية" شرط أن ندرك أن الإنسان في منظور كونفوشيوس ليس إنساناً إلا في علاقته مع الآخر. وإن الأسرة، وحكومة البلد والعالم مترابطة ؛ وكل شبكات التعاضد بين البشر تسهم في التناغم الكوني، ونتيجتها الطبيعية: الثقة المتبادلة وقوة القول، والحذر من الشيء المكتوب. يكتب أحد تلامذة كونفوشيوس:

إن طريق الأستاذ تفضي إلى ما يلي: الصرامة مع الذات، والحلم مع الآخرين.

[٨١] ومنبع السلطة غير مرتبط بالولادة، وإنما بالذكاء والاستحقاق. وإن العلاقة التبادلية لا تؤسس في شيء لعلاقة تساوٍ. وإذا كانت الكونفوشيوسية ترفض اللاشخصية البوذية فإنها تلح على المسؤولية الفردية والمتفاوتة في رحاب مجموعة تسلسلية خالصة ؛ كل ينبغي أن يؤدي دوره. والانتماء للبشر لا يعني أن يمتلك المنتمي شعوراً "إنسانياً"، ولكنه يعني أن يحس المرء بأنه مسؤول أمام ذاته والآخرين في شبكة من العلاقات الإجبارية والتسلسلية. لذلك لا يعرف الصينيون على وجه العموم العمل إلا مجتمعين. فالعبادة لها أهمية جوهرية في الكونفوشيوسية والطاوية على حد سواء. يوضح كونفوشيوس أنه ينبغي الاهتمام بالعبادة ليس لخدمة الأرواح وإنما لخدمة البشر، وتكتسب طقوس التدين التسلسلي أهمية كبيرة ؛ فالتقدم مثمن، وآلية اتخاذ القرار تسير على مبدأ الضبط المستمر. أما الطاويون فهم على عكس الكونفوشيوسيين لا يرغبون في التدخل في العالم ويفضلون اتباع مسار الأشياء ؛ وليس المعني بذلك لديهم الامتناع عن مساعدة الآخرين، ولكن يعني العزوف عن السلطة التي يتخلون عنها ليجدوا تناغم الكائن. إن هذه الفقرات المأخوذة من فكر ومن طريقة حياة للآخر تلتقي غالباً في مسار التاريخ الصيني. تتمثل حياة الحكيم في أنه كونفوشيوسي في النهار وطاوي في الليل.

إذنْ، لقد كانت الصين المكان الذي عبَّرت فيه القيم الإنسانية والدينية عن نفسها، وتوازنت - الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية - وهي قيم تعاونت لتؤسس حكمة كأنها تجاذب متناغم لأن لها مشاركات محددة سياسية واقتصادية واجتماعية. إن

الشركات الاحتكارية الكبرى، والهرمية السياسية – أو العسكرية – المالية، وقدرة الدولة المركزية والمتسلطة على التلاعب بالحقوق وبالضرائب تحت غطاء التوافق مع القواعد الدولية، كل هذا يتوافق مع إمكانات **الحضارة الصينية** ومع معتقداتها، كما وصفناها باختصار. وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن اختيار **الصين** رأسمالية السوق بشكله الرأسمالي التوجيهي يتوافق مع استنفار رأسمالها البنيوي الخاص من الثقافة لتمكنه من استعادة قدرته الوطنية، والتأثير والسلطة التي كان يمتلكها إبان قرون عديدة.

وتمثل **تايوان**، في وجه الانفجار الاقتصادي **للتنين الصيني**، حالة مثالية للنجاح في التكيف المستمر، والتجديد المستمر لمستقبلها لكي لا تكون عرضة للابتلاع، وهي حالة تؤكد المثل الموجود في الحكمة الصينية التقليدية: "**الشيء الوحيد الذي لا يتغير هو التغيير**". إن المراكز العلمية للجزيرة، وهي مراكز تحلم بها دون أن تصل إليها بعض البلاد الأوروبية، هي أقطاب فعلية للتنافسية، التي تولد فرص العمل والنمو، إنها أقطاب تعمل.

لقد أثبت الفيلسوف والمحلل النفسي **يونغ** Jung مقتفياً أثر **الحكماء الهنود والصينيين** أن عدداً من المتضادات تتعايش في كل كائن بشري. مثال ذلك أن المنطق العقلي الواضح للعامل الاقتصادي لا يفترض غياب نمط آخر من المنطق العقلي بل يفترض أن نأخذه في الحسبان، بما في ذلك حالته الانفعالية. إن الوعي الحقيقي بتعايش المتضادات يمكن أن يظهر مفيداً كل الفائدة في عملية اتخاذ القرار.

إن تفحص بعض مبادئ بعض الديانات، وبعض أنواع الحكمة في آسيا يسمح لنا، مهما كان جزئياً، بفهم الكيفية التي تستطيع بموجبها **المجتمعات الآسيوية** حشد إمكانات حضاراتها التقليدية وتمثيلاتها التي اعتمدتها للعالم وللبشر لتمتلك قوة اقتصادية معترفاً بها على النطاق العالمي، ولتضعها في خدمة تمكنها الجماعي دون أن تسعى إلى إعادة إنتاج النموذج الغربي. في هذه الظروف لن يكون هناك خلط بين الرأسمالية وبين الديمقراطية بأشكالها الغربية. وعلى الرغم من كل شيء فإنه من

الملاحظ - وتُظْهِر ذلك بوضوح بعض الأحداث الأخيرة - أن مبادئ الديمقراطيات الغربية التي تحملها العولمة [٨٢] تسهم في إثارة بعض المطالب، بل بعض الأفعال المتعلقة بإعادة توزيع الثروات، وبتحسين ظروف العمل والحياة، وبالقدرة على الوصول إلى المعلومات، وبالحريات.

٣- الأديان التوحيدية الثلاثة
III. Les trios monothéismes

قطعت الأديان التوحيدية الثلاث صلتها بمتصور العالم الأبدي، الذي لا يتغير ولا تاريخ له. ويأتي فيها في المقام الأول الإله الواحد، خالق العالم والإنسان. ويمكن أن نستنتج من مبدأ وحدانية الله صفة أخلاقية كونية يعبَّر عنها عبر وصية كونية تقوم على احترام الإنسان، وعبر تصور إنسانية تاريخية متجذرة في جماعة تسير نحو تحقيق مثلها الأعلى. ولا تستقيم فيها أي تسلسلية بشرية، ولا يمكن تسويغها أمام الوحدة الإلهية. وإن إسباغ الصفة التاريخية على الفعل الديني يفترض شرعة أخلاقية للفعل في العالم. ولهذا طورت الأديان التوحيدية الثلاث، كل منها حسب رؤيته، سلوكيات اقتصادية خاصة بها.

جاء في **سفر التكوين** من **الكتاب المقدس** الذي هو أول شاهد نصي على **التوحيد**: أن البشر المفعمين بالغرور يتخيلون أنهم يتحدون الإله الواحد عندما يصبحون "شعباً" ويتخذون "لغة" ويشكلون "مؤسسة"، أي عندما يبنون برج بابل. كيف يمكن للمخلوقات أن تزعم أنها تتساوى مع خالقها؟ حينئذٍ تجلت قدرة الله الواحد، ففرق البشر، وحفظ بتفرقهم إمكانية الغيرية. ولأنه إله الحياة فقد قدر نهاية عنيفة ولا قيامة بعدها لبرج بابل، أي لعدم التمايز، ولبلبلة الأنواع والأجناس. ويلاحظ **صموئيل تريغانو** Shmuel Trigano أن:

جيل الطوفان، شأنه شأن جيل بابل ألغى الأشخاص، والوجه الفردي، ومبدأ فصل الكائنات ذاته، وهو المبدأ الذي يجعل منهم ما هم عليه، يتميزون من الطبيعة،

ومن المقدس ومن أشباههم. والجيلان ألغيا جوهر إمكانية الغيرية والكلام، وقد عرفت البشرية كلها معاً المصير نفسه، وتعرضت للخطر نفسه: كل الشعوب، كل بشر الكوكب في الوقت نفسه[١٨].

يتفرع عن رغبة البشر في القوة وحدة وهمية. وبرج بابل الذي ليس هو في نهاية الأمر إلا كومة من الآجر، هو مظهر من مظاهر الإمبريالية السياسية - الدينية. والحال أن خطة الخلق الإلهي قائمة على التعدد والاختلاف. والأخوة في بابل أخوة مزيفة لأن الإنسان لا قيمة له فيه إلا في كونه نافعاً لبناء البرج. إذنْ، إن لهذه القصة مضامين اقتصادية وليس سياسية ودينية فقط.

وبعد أن شاء الله أن تنتهي مسألة برج بابل، أُرسِل إبراهيم وبدأ تاريخ الأديان التوحيدية الثلاثة. وعندما بدأ إبراهيم مسيرته، أجاب عن كلام الله بكلام. لذلك كان قدر الأديان التوحيدية الثلاثة أن تقدم لمن يعتنقونها أماكن يركنون إليها، وكلاماً، وإمكانيات استثنائية وغريبة للتحرك والابتداء. والتجمعات هي أماكن تجسيد الرسالة في رحاب التواريخ والثقافات والتوقعات الخاصة، سواء كان الأمر يتعلق بالتجذر الثقافي[١٩] "inculturation"، حسب المصطلح الذي يستخدم في الثقافة المسيحية أو بمفهوم مراعاة السياق "contextualisation"، حسب المصطلح الذي اختاره المسلمون. إن كرامة الإنسان اليهودي أو النصراني أو المسلم تتمثل في إظهار هذه الوفرة والكرم المضاعفين من الله الخالق - "تناسلوا، تكاثروا" - وتلك الكرامة تدفعه بالضرورة إلى أن يضع الآخرين في حسبانه. إن الشأن الكوني الذي تقره جماعات الأديان التوحيدية الثلاثة ليست على الفور عولمية، ولكن لها مكان في الحوار مع أي مجتمع ومع أي فرد. وبذلك يكون للأديان التوحيدية الثلاثة القدرة على [٨٣] طمأنة أتباعها بخصوص قلقهم من

---

(١٨) صموئيل تريغانو، التوحيد نزعة إنسانية، باريس، أوديل جاكوب، ٢٠٠٠م، ص١٩ - ٢٠.
Shmuel Trigano, Le monothéisme est un humanisme, Paris, Odile Jacob, 2000, p. 19 - 20.

(١٩) يعني كيفية تجذر الإنجيل في المجتمعات الأخرى، وهو حوار دائم بين العقيدة والثقافة. [المترجم]

الغربة التي يشعر بها الإنسان بالنسبة إلى الآخرين وإلى العالم، ويشجعهم على تطبيق الفعل على نفسهم وعلى العالم.

وإذا كان من المحرم على المخلوق أن يطمح إلى مساواة نفسه بالإله الواحد بأن يسعي عبر انتهاك المحرمات إلى القول بعدم التمايز بين الخالق والمخلوق فإن الأديان التوحيدية الثلاثة تتفق أيضاً لتؤكد أن الله وحده هو الذي يخلق من العدم. وقد كان لهذا الحصر نتائج رئيسة. كيف يمكن للإنسان أن يزعم أنه يخلق القيمة انطلاقاً من العدم، ويجرؤ بذلك على منافسة القدرة الإلهية؟ وبهذه الطريقة برز في تاريخ البشر التحريم القاطع للربا، لأنه يتمثل لمن يعطي القرض في خلق قيمة من العدم. وكل فائدة هي، والحالة هذه، علامة جور متعجرف من الإنسان، وكل فائدة تعادل بالتالي الربا السلبي. وهذا التحريم هو في صلب الوصايا الاقتصادية التي تثير مسؤوليات جديدة وآمال جديدة.

إن الأديان التوحيدية الثلاثة طورت فيما يخص الثروة والمال مواقف متقاربة كل التقارب، تهتم جوهرياً بإعادة توزيع عادل للثروات. جاء في الحكمة التوراتية أن المال مبتذل، والثروة زائلة. وكنز المال محرم. وهذا ما يوضحه سفر الجامعة الذي هو كتاب حكمة:

من يحب الفضة لا يشبع من الفضة... ووفر الغنى لا يريحه حتى ينام... يوجد شر خبيث رأيته تحت الشمس: ثروة مصونة لصاحبها لضرره... كما خرج من بطن أمه عرياناً يرجع كما جاء (سفر الجامعة، الإصحاح ٥، الآيات من ١٠ – ١٥).

ويحتوي سفر التثنية الذي تنسبه التقاليد إلى موسى عليه السلام، مؤسس اليهودية ومنظم قوانينها، على سلسلة من الوصايا الاقتصادية والطقسية الدقيقة كل الدقة؛ ويسمح نظام مقنن بعناية من التكافل بتأمين عدالة اجتماعية أفضل. مثال ذلك أنه من المنصوص عليه أن عشر السنة الثالثة، هذه الضريبة التي تدفع للكهنة لأنهم يقومون على العلاقة الضرورية بين الله ومخلوقاته، هذا العشر ينبغي ألا يكون مخصصاً للكهنة وحدهم، وإنما يشمل الأرامل واليتامى والمهاجرين أيضاً. وبعد سبع سنين تسقط الديون:

يبرئ كل صاحب دين يده مما أقرض صاحبه... الأجنبي تطالب (سفر التثنية، الإصحاح ١٥، الآية ٢).

أما النصوص المقدسة المسيحية فهي أقل تفصيلاً فيما يخص المسائل الاقتصادية والمالية، وإن كانت تقر في قانونها مبادئ نصوص التوراة اليهودية الرئيسة. إن المسيح عليه السلام، نبي المسيحية الذي أنكرته العقيدة اليهودية، ويعده المسلمون نبياً، كان حرفياً في قرية زراعية ورعوية، وكان أيضاً أستاذاً في الحكمة. وتحتوي الأناجيل التي تنقل كلامه قليلاً من الوصايا ذات طابع اقتصادي، وأقل منها ذات طابع مالي. كان نبي المسيحية يحب أن يعرض للأعمال الزراعية، ويلح على أهمية الصدقة. إذنْ، إنه لمن المنطقي أن تكون الأديرة التي هي ملكيات عقارية كبيرة هي أول البنى التحتية الاقتصادية والثقافية المنجزة في الغرب النصراني. المال هو أصل الخطأ، وأداة اتهام: **لا تقدرون أن تخدموا الله والمال (إنجيل متّى، الإصحاح ٦، الآية ٢٤).** لذلك ظلت إبان مدة طويلة الثروة والمال في تاريخ المسيحية تابوهاً. ونقتبس هنا الآية التالية:

انظروا إلى طيور السماء، إنها لا تزرع ولا تحصد ولا تجمع إلى مخازن. وأبوكم في السماء يقوتها(إنجيل متى، الإصحاح ٦، الآية ٢٤).

ولكن هذا لم يمنع سلطات الكنيسة المسيحية، والبابا على وجه الخصوص، كبير الكنيسة، من أن يمتلك قوة اقتصادية ومالية ضخمة. [٨٤] ويرى عالم اللاهوت الدومينيكي **توما الإكويني** Thomas d'Aquin، في القرن الثالث عشر الميلادي أنه إذا كان العمل ضرورياً لاستمرارية الفرد والمجتمع فإن تلك الضرورة تنتفي ما إن يتحقق الهدف المذكور؛ والقيمة المطلقة هي قيمة علاقات الفرد مع ربه، وهذا يفترض تنظيماً جيداً للعلاقات بين الأشخاص، وبالتالي مفهوم مسؤولية كل فرد إزاء الأفراد الآخرين، وإزاء العالم. ولكنه، ومنذ القرن السادس عشر الميلادي فضلت البروتستانتية، التي ترفض سلطة البابا، بأشكالها: الكلفينية المرتبطة بالسوق التجارية في جنيف، ثم الميتودية[٢٠]

(٢٠) méthodisme نظرية كنيسة الميتوديين أو تعاليمها، وهي حركة دينية إصلاحية قادها في أكسفورد عام ١٧٢٩م تشالرز وجون ويزلي محاولين فيها إحياء كنيسة إنكلترا. عن المنهل. [المترجم]

التي طورها في الولايات المتحدة القس **جون ويزلي** John Wesley، فضلت، الاعتماد على الكناية التي استخدمها المسيح:

يا سيد خمس وزنات سلمتني. هو ذا خمس وزنات أخر ربحتها فوقها (إنجيل متى، الإصحاح ٢٥، الآية٢٠).

يسبغ الإنسان بالعمل صفة الروحانية على المادة بما في ذلك النقود؛ فالعمل إذنْ ضروري. والغنى هو علامة البركة الإلهية، وكنز الأموال محرم: **ينبغي على الدين أن ينتج الصناعة و الاعتدال، وينبغي على هذين المنتجين بدورهما أن يولدا الثروة (جون ويزلي، عظة اقتبسها ماكس فيبر** Max Weber). الربح شرعي، ومفهوم رؤوس الأموال الذي ينبغي تجريبه هو مفهوم يحظى بالقبول التام. وسرعان ما أصبحت **المجتمعات البروتستانتية** القائمة على الثقة أكثر فاعلية من **المجتمعات الكاثوليكية** التي تميل فيها السلطات المركزية على وجه العموم إلى الاستئثار بالموارد. وليس هناك العلاقة نفسها بالسلطة عند الجانبين كليهما. فطالما كان السوق والمنافسة الحرة في المذهب الاجتماعي **للكنيسة الكاثوليكية** مداناً. وكان ينبغي انتظار عام ١٩٩١م ليقبل البابا **جان بول الثاني** Jean-Paul II مبدأ "السوق الحرة". وحدث أن الأصولية ذات المنشأ **الكلفيني** أفرزت في بعض الحالات نزعة للتقيد بالأعراف المقررة، كما أفرزت بعض الاحتقانات.

وكان المجتمع الذي عاش فيه **نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم**، ونشأ فيه الإسلام مجتمعاً تجارياً في بلد سكانه من الرحَّل. ولم يكن فيه للأعمال الزراعية أي قيمة. ويرى الإسلام كما جاء في **القرآن** الذي اكتمل نزوله في القرن السابع للميلاد أن الأموال هبة من الله لأنه مالك كل شيء، وهو، والحالة هذه، لا يمكن أن يكون موضوع تبادل في ذاته. والإنسان خليفة الله في الأرض، ومسئول أمامه عن الثروات التي يمتلكها. والملكية الفردية مستحبة والربح شرعي. وتضم سورة **البقرة** التي هي أطول سورة في **القرآن الكريم** بآياتها التي بلغت ٢٨٦ آية العديد من الآيات المخصصة بطريقة هي غالباً تقنية خالصة للمسائل الاقتصادية. ولا ينبغي أن ننسى هنا أننا في

القرن السابع الميلادي، في مجتمع تجاري منظم كل التنظيم، وأن النبي نفسه، صلى الله عليه وسلم، تزوج امرأة كانت صاحبة تجارة وغنى، وأنه هو نفسه كان له نشاط تجاري. وإن الأفعال والأقوال المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهي أفعال وأقوال أسهمت في تأسيس الشريعة التي هي القانون المقدس للإسلام، تنصب على حياة الحضر ومشكلاتهم، وهي تمتدح التجارة. وتحدد الضرائب التي ينبغي على الفلاحين دفعها، ... إلخ. والغنى مباح، وهو علامة رحمة وبركة من الله. ويعبر أحد الأحاديث تعبيراً واضحاً عن هذه القناعة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى))[٢١].

والتبذير والتفريط محرمان، وإنه لمن المهم حسن إدارة الثروات. وكنز المال محرم، لأن الأموال المسحوبة في هذه الحالة من الدورة الاقتصادية تخفض نمو ثروات المجتمع وتذكر سورة "الهمزة" بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦﴾ (سورة الهمزة: الآيات ١ – ٦).

ينبغي على الدوام استخدام الأموال لإيجاد قيمة ملموسة.

إن المنطق الاجتماعي يستند إلى منطق تشاركي. وسرعان ما ظهر، والحالة هذه، مفهوم رؤوس الأموال المعرضة للخطر بوصفه مفهوماً مباحاً، ومعه مفهوم الاقتسام الحقيقي للمخاطر والأرباح لشرعنة العائد. يولي الإسلام، شأنه شأن اليهودية والمسيحية، أهمية كبرى للتضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وإن الصدق والثقة مفهومان مركزيان في العلاقات، والشريعة الإسلامية هي في جوهرها تعاقدية. فالقرآن الكريم على سبيل المثال يركز على حفظ حقوق كل طرف من المتعاقدين، ويؤكد أن

---

(٢١) لرواه البخاري عن جابر بن عبد الله. المترجم.

كتابة العقود أمر أساسي لحفظ [٨٥] حقوق كل طرف، ويترافق ذلك إن كان هناك حاجة بتقديم رهن، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكْتُبُوهُۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبُۢ بِٱلْعَدْلِۖ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٞ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَاۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٞ ﴿٢٨٢﴾ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٖ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبٗا فَرِهَٰنٞ مَّقْبُوضَةٞۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضٗا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٢٨٣﴾ ﴾ (سورة البقرة: الآيتان ٢٨٢ – ٢٨٣)

وجاء في الحديث أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما)[٢٢].

٤ – الخلق الديني والنشاط الاقتصادي: نظريات وتناقضات

IV. Morale religieuse et activité économique: théories et paradoxes

إذا كان أليكسيس دو توكفيل[٢٣] Alexis de Toqueville قد أكد في القرن التاسع عشر الميلادي أن الدين نافع للديمقراطية فإن إيميل

---

(٢٢) عن أبي هريرة رفعه. رواه أبو داود والبيهقي والدارقطني. وقال الشيخ الألباني: ضعيف. [المترجم]

(٢٣) ولد في باريس عام ١٨٠٥م، وتوفي في كان عام ١٨٥٩م. كان مفكراً سياسياً ومؤرخاً وكاتباً فرنسياً. اشتهر بتحليلاته عن الثورة الفرنسية، وعن الديمقراطية الأمريكية وتطور الديمقراطية الغربية على وجه العموم. [المترجم]

دوركهايم[٢٤] Emile Durkheim يوضح بعد بضعة عقود أن الدين، بوصفه تعبيراً عن الضمير الجمعي، يسهم في نسج الرابط الاجتماعي. وفي العصر نفسه، في بداية القرن العشرين كان ماكس فيبر واحداً من أوائل الذين أشاروا إلى الروابط بين الخلق الديني والنشاط الاقتصادي، ففي كتابه المعنون **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، المنشور عام ١٩٠٤م و١٩٠٥م افترض وجود قرابة بين شكل من أشكال البروتستانتية وبين نمط من أنماط النشاط الاقتصادي، يوضح في المقدمة:

إذا عدنا إلى الإحصائيات المهنية في بلد تتعايش فيه طوائف دينية متعددة، نلحظ باطراد واقعاً أثار في العديد من المرات نقاشات حادة في الصحف والكتابات الأدبية والمؤتمرات الكاثوليكية في ألمانيا. يتلخص هذا الواقع في أن رجال الأعمال وأصحاب الرأسمالية، وكذلك ممثلي الشرائح العليا المصنفة من اليد العاملة، وفوق ذلك، الملاك التقنيون والتجاريون ذوو الثقافة الرفيعة في المؤسسات الحديثة، هم، بأغلبية كبيرة من الطائفة البروتستانتية[٢٥]... إن النسك البروتستانتي الذي يعمل داخل العالم يتعارض بفاعلية كبيرة مع الاستمتاع العفوي بالثروات ويكبح الاستهلاك، وعلى وجه الخصوص استهلاك الأشياء الفاخرة. وفي المقابل كان للنسك البروتستانتي تأثير نفسي تمثل في أنه خلص الرغبة في الامتلاك من معوقات

---

(٢٤) (١٨٥٨ - ١٩١٧م): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي. يعدُّ أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب في آن معاً. أبرز آثاره "في تقسيم العمل الاجتماعي" *De la division du travail social* (عام ١٨٩٣م)، و"قواعد المنهج السوسيولوجي" *Les Règles de la méthode sociologique* (عام ١٨٩٥م). [المترجم]

(٢٥) قارن حتى هذا الموضع من الاقتباس بالترجمة العربية لكتاب ماكس فيبر التي أنجزها محمد علي مقلد، ونشرها مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ، ص١٦. ولم أجد بقية الاقتباس في الترجمة العربية. وعنوان الكتاب في الترجمة العربية: **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. وقد ترجمت بقية الاقتباس. [المترجم]

باطنية لحرية النشاط والتعبير... يتشكل رأس المال من التوفير الذي هو بالضرورة فعل تقشفي...[٢٦].

إن كتاب **ماكس فيبر** مخصص لإجراء تحليل مقارن للأخلاق الاقتصادية للمسيحية، وعلى وجه الخصوص لتحليل النجاحات الاقتصادية **"للطهرية"**[٢٧] **الكلفينية**. والوقائع التي يعرض لها لدعم فرضيته هي التالية: منذ القرن السابع عشر قررت جماعة جاءت من **بريطانيا** إلى العالم الجديد مقتفية أثر ما تعده تعاليم **كالفان** في جنيف قبل بضعة عقود خلت، أن النجاح المادي يعني أن يثبت المرء لنفسه أنه ينتمي إلى من اختارهم الله، وأن باستطاعته دخول الجنة. وبعد حين أكدت **الميتودية الأمريكية** مع القس **جون ويزلي** هذه المعتقدات وتلك السلوكيات. ولم يعد ينظر إلى العمل على أنه دليل فقر، إنه "وظيفة"، نشاط يسمح بتأمين الأمن المالي والمنزلة الاجتماعية. وإن حقق المرء ثروة فذلك عمل نبيل، وهو من وجهة نظر أخلاقية عمل مشرف أن يكون المرء غنياً وأن يفاخر بثروته. وبذلك يكتسب المرء في **الولايات المتحدة الأمريكية** مجداً وافتخاراً من رؤية اسمه يظهر في قائمة أغنى خمسمائة رجل في العالم، وهي قائمة تنشرها كل عام مجلات مختلفة. وإن **ماكس فيبر**، وهو يعكس **التصور الماركسي** دون أن يصل به الأمر إلى حد إلغائه، مقتنع بأن:

إن الأفكار الدينية لا تترك نفسها بكل بساطة تسقط من الشروط "الاقتصادية"؛ إنها بالتحديد – ولا نستطيع شيئاً إزاء ذلك – أكثر العناصر التي تؤثر بعمق في تشكيل العقلية الوطنية، إنها تحمل في داخلها قانون تطورها وتمتلك قوة ملزمة تنفرد بها[٢٨].

---

(٢٦) **ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، باريس، بلون، ترجمه إلى الفرنسية ج. شافي، ١٩٦٤م، ص١٣٢ – ١١٣٤.

Max Weber, L'Éthique protestante et l' esprit du capitalisme, Paris, Plon, trd. De J. Chavy, 1964, p. 132 - 135.

(٢٧) ***Puritanisme*= الطهرية**: جماعة بروتستانتية في بريطانيا، وفي بريطانيا الجديدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر طالب بالتمسك بأهداب الفضيلة. عن المنهل. [المترجم]

(٢٨) **ماكس فيبر**، م.س، ص٢٣٧. [ولم أجد النص في الترجمة العربية الموثقة أعلاه. المترجم].

[٨٦] لقد وجد **ماكس فيبر** نفسه وهو يقارن بين **الكونفوشيوسية والطهرية** مدفوعاً إلى تطوير تصنيف للأديان ما زال حتى اليوم مشهوراً، حتى لو أنه كان موضعاً لانتقادات واعتراضات. وهو يفرق بين أديان تتميز بشرعة أخلاقية طقسية، وأخرى تؤسس شرعة أخلاقية يقينية. وتفضل الشرعة الأخلاقية الطقسية التعليمات، والمواضعات والمعايير والمحرمات التي تتخذ زياً مقدساً، وتفضي إلى **تطابقية** هي في الغالب قدرية؛ إنها سيطرة الدين على القانون، وتلك عقبة رئيسية في وجه عقلنة القانون والاقتصاد. أما الشرعة الأخلاقية اليقينية فإنها تعتمد قواعد الحياة التي ينبغي على الأفراد أن يستبطنوها سعياً إلى الحصول على الخلاص، وإن هذا التنظيم الداخلي قادر على التكيف؛ فالشرعة الأخلاقية اليقينية هي إذاً شرعة أخلاقية للفعل. وإنه لمن البديهي أن أي شرعة أخلاقية ليست تماماً هذه أو تلك، وأن الشرعة التي تسيطر هي، حسب الحالة، هذه أو تلك. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أنكر **ماكس فيبر** أن تكون "الأفكار الدينية" شرطاً ضرورياً وكافياً للتطور الاقتصادي. وإنه لمن المؤكد أن الهوية الدينية تشكل بالنسبة إلى ذلك النمط من الحضارة والقيم والمعتقدات عوامل ملزمة – إنها "القوة الملزمة" للنمو. ويمكننا أن نفترض أن تلك العوامل الإيجابية والملزمة إذا لم تنقل، وتجدد فإن ذلك يعني أنه لا مفر من التخلف في ذلك الجزء من العالم. هل يمكننا أن نفسر تراجع الحصول على المعارف الأساسية، مثل إتقان اللغات والحساب، وتراجع السلوكيات الاجتماعية، وزوال حظوة العلوم الصعبة، ونسبة البطالة المرتفعة بين الشباب في **أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية** وفي **اليابان**، هل يمكننا تفسير ذلك كله، ببعض التراجع الذي حل بالشرائع الأخلاقية اليقينة؟

يجعل **ماكس فيبر** من مفهوم **القيمة** متصوراً مُنظّماً. وهذا المتصور هو ذاتي وموضوعي في آن معاً. وإن مثل تلك التسلسلية في القيم يمكن أن تصلح لهذا المجتمع، وتصح بطريقة أخرى في مجتمع آخر. وإن كل قيمة هي نتاج تقويم يُعدُّ خصوصية خالصة، خصوصية من عدد لا متناهٍ من الخصوصيات. هل يرتبط ذلك التقويم بحرية

الإنسان؟ أليس هو أيضاً، شأنه شأن المناخ الذي حلله **مونتسكيو** Montesquieu في **روح القوانين**، واحداً من "الأشياء" التي "تتحكم في الإنسان"[٢٩]. وبذلك تدخل كل طبيعة، إنسانية كانت أو غير إنسانية، في تعريف الإنسان وفي فعله. إن ازدياد قوة الأسواق والشركات، والتنافس بين الأقاليم، والشؤون السياسية، والكوادر القانونية والمعيارية، كل ذلك الذي يبدو جلياً اليوم، حتى وصل الأمر إلى مرحلة غياب بعض المؤسسات والمعتقدات أو الروابط التي كان يبدو أنها راسخة كل الرسوخ، ينبغي ألاّ يدفعنا إلى نسيان القيم التي هي المعتقدات، والتمثيلات، وكل الهويات الفلسفية والدينية التي تشكل "علم أخلاق اقتصادي" أو إلى الاستهانة بها. إن الاعتراف بتعددية تلك القيم كما نعترف بفروض كثيرة غيرها، يسمح بفهم انتمائها إلى الحراك الجوهري والعام للكائن البشري الذي تتشارك الوجود فيه ثلاث وظائف أو أنظمة حسب **جورج دوميزيل**، وهي الوظائف التي سبق الحديث عنها، وتسمح أيضاً بفهم كيف أن إعادة إنتاجها وتطورها يعني أيضاً إعادة إنتاج المعارف والكفاءات، والاستعدادات الخاصة للتطور وتطويرها. وبذلك ينبغي أن يُضاف تكوّن خارطة "الأفكار الدينية" أو "الأخلاقيات الاقتصادية" إلى أخلاقيات الموارد. إن البُنى الأصلية، والمعتقد، والروابط الدينية لا يمكن استبدالها، وهي تختط حدوداً غريبة.

إن نظرية **ماكس فيبر** تحتاج بالطبع إلى من يعبر عنها بدقة، وإنه لمن الضروري ألا تخدعنا مفارقاته، فمفهوم "**روح الرأسمالية**"، المكونة من شرعة أخلاقية ذات أصل ديني، ومن الرغبة في تجميع الثروات المترافق بمتصور إعادة التوزيع ضمن إطار منظور محدد للثروات المكتسبة، لم يعد يكفي بلا شك اليوم لجماعة فقيرة لتسيطر على السوق، إذا لم يكن مرتبطاً بما يسميه الاقتصاديون "**تبعية المسار**"؛ فالجماعات المزدهرة منذ زمن أو التي تتمتع من الآن فصاعداً، لأنها تمتلك موارد طبيعية نادرة، بميزة

---

(٢٩) **مونتسكيو**، **روح القوانين**، م.س، الفصل ١٩، ١٤.

كبيرة، ويبدو بوضوح أنها بعيدة كل البعد عن امتلاك أي تصور ضروري لإعادة توزيع الثروات.

[٨٧] وعلى الرغم من كل ما سبق... وفي عالم تسيطر عليه سيطرة كاملة نزعة التفكير بالذات وحدها، وما يمكن أن نسميه "**رأسمالية المحسوبية**"، ويسمه بميسمه أيضاً شعور بأن العالم ربما لا يكون مستداماً، وأن العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها للنمو والحياة السعيدة محدودة العدد، لماذا هناك بعض المجتمعات التي لا تؤسس نفسها على الإجراءات وحدها، وإنما على الإقرار بالقيم أيضاً؟ وبذلك يتضح أن عدداً من التدابير الفاعلة لإعادة توزيع الثروات، تدابير تدعمها الأديان في الغالب، تسمح بالتخفيف من أكثر آثار الرأسمالية وطأة، وعلى وجه الخصوص في الغرب. تُسخر كل الإمكانيات لكي لا تتمكن "**سلطة العدد**" التي أرست الديمقراطية أسسها، من إسقاط "**سلطة الملكية**". ولكن ذلك لا يمنع في آن معاً من أن تشكل تلك القيم، والدوافع الأخلاقية، وكل أشكال التضامن من المجتمع نفسه أو من خارجه، أساساً لظهور مسؤوليات جديدة، وآمال جديدة تضطلع بمسؤوليات تتخذ وجوهاً مختلفة عن حياة الأفراد والجماعات.

لقد وضح حديثاً اقتصاديان هما **إكزافييه كوبليه** Xavier Couplet و**دانييل هوشن** Daniel Heuchenne التفاوت الاقتصادي الكبير الموجود بين الفضاءات الدينية المتنوعة في العالم. فأشارا إلى أن البلاد **الكونفوشيوسية والبروتستانتية والكاثوليكية** التي كانت من قبل أكثر غنى حققت فيما بين ١٩٩٣م و٢٠٠٢م نمواً تراوح بين ١٩- ٢٧٪. وحققت البلاد **الأرثوذكسية** التي كان أغلبها شيوعياً سابقاً نمواً لناتجها الوطني العام قدره ١٦٪، وعلى الرغم من أن الفضاء الديني **الإسلامي** هو أكثر الفضاءات غنى بالموارد الطبيعية فإن إنتاج **البلاد الإسلامية** لم ينمُ إلا بنسبة ٩٪. أما البلدان **البوذية والهندوسية** فإنها حققت نمواً قدره ٤٢٪ و٣٣٪، وهو نمو سيسمح لها على المدى البعيد باللحاق بالفضاءات الأكثر غنى. وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن **الصين** التي كانت

شيوعية تكيفت تكيفاً تاماً مع اقتصاد السوق، وأدركت التطور الذي سبقتها إليه البلاد الكونفوشيوسية الأخرى. أما الفضاء الإحيائي، وهو يشيع غالباً في إفريقيا، فإنه تراجع بسبب الحروب بنسبة ١٥٪. إن البلاد الأكثر حيوية هي على وجه العموم، وعلى الدوام تلك التي فيها غالبية كونفوشيوسية أو بروتستانتية؛ ثم تليها البلاد الكاثوليكية والأرثوذكسية، ثم البلاد الإسلامية والبوذية والهندوسية والإحيائية[٣٠].

وقد برهن آلن بوير Alain Bauer وإكزافييه روفير Xavier Raufer في كتابهما "لغز القاعدة" الذي ظهر عام ٢٠٠٥م على أهمية الإيديولوجية، والخطابات الفقهية بوصفها "هوية مساندة"، حسب مفهوم المحلل النفسي جورج دوفيرو Georges Devereux، لمثل هذه التوجهات الحركية، ليس السياسية أو الحربية فحسب وإنما الاقتصادية أيضاً، و"لتنظيم الحقد والغضب". لقد أظهرا كيف أن الحركة الإرهابية المسماة القاعدة تتجذر في إطار جهاد ذي امتداد عالمي وأخروي خالص، ولها في الوقت ذاته رهانات اقتصادية وسياسية.

إن إسلاماوية القاعدة المتطرفة فاعلة كل الفاعلية، تجد مسوغاً لها في مفاهيم الخلاص، والكفر، واللعنة التي تنطبق في رأيه على العالم الغربي، والأمريكي على وجه الخصوص. وأهداف القاعدة المفضلة أهداف اقتصادية، الصناعة البترولية في المقام الأول، آبار البترول، أنابيب نقله (البيب - لاين) ... إلخ. لبث الرعب في نفوس المستثمرين الأجانب ودفع الشركات إلى الهرب من الأسواق المحلية مما ينتج عنه خنق الاقتصاد في المنطقة. أما الأهداف البشرية فهي مرتبة حسب الدين، اليهود أولاً، فالنصارى. ثم إنها مرتبة بعد ذلك حسب المهن: رجال الأعمال، فأصحاب البنوك، فالاقتصاديون، فالدبلوماسيون، فالسياسيون، فالجامعيون، فأعضاء البعثات

---

(٣٠) إكزافييه كوبليه ودانييل هوشين، أديان وتطور، مجلة إيكونوميكا، باريس ١٩٩٨م. واكتمل البحث بمناسبة المؤتمر الأوروبي السادس لعلم الأنظمة، ١٩ - ٢٢ سبتمبر"أيلول" ٢٠٠٥م.

Xavier Couplet et Daniel Heuchenne, Religions et développement, Economica, Paris, 1998. Complété à l'occasion du 6e congrès Européen de Science des Systèmes, 19 - 22 septembre 2005.

الدبلوماسية، فالعسكريون، فالسياح. لأن النظام الإسلامي نظام اقتصادي بقدر ما هو سياسي. كما أن الأهداف ترتب حسب الجنسيات أيضاً، **فالأمريكيون والبريطانيون هم** في طليعة المستهدفين.

[٨٨] إن مهاجمة برجيْ **مركز التجارة العالمية** في الحادي عشر من سبتمبر"أيلول" ٢٠٠١م دالة في هذا السياق كل الدلالة. لقد أصيب الاقتصاد المالي المعولم في مقتله، حسب منهج يهدف بوضوح إلى تحطيم الثقة في الأسواق بقدر ما يهدف إلى تحطيم المركز المالي نفسه. إن الشركات، وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات هي من الآن فصاعداً مستهدفة كل الاستهداف. والاقتصاد هو المسرح الذي تظهر عليه الأزمات.

٥- من منع الإقراض بفائدة في الأديان التوحيدية إلى "التمويل الإسلامي"

V. De l' interdit monothéiste du prêt à intérêt à la "finance islamique"

حظيت مسألة الإقراض بفائدة منذ زمن مبكر باهتمام الفقهاء، ورجال الأعمال في الأديان السماوية الثلاثة، بمقياس أنها تبدو فيه ضرورية لتطور الاقتصاد والعمليات المالية، على الرغم من أن الأديان السماوية الثلاثة لم تشهد تطوراً تاريخياً متلازماً حول هذه المسألة. ماذا يقول **سفر التثنية في توراة موسى لليهود:**

لا تقرض أخاك برباً ربا، فضة أو ربا طعام، أو ربا شيء ما مما يقرض برباً، للأجنبي تقرض برباً ولكن لأخيك لا تقرض برباً لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك... (سفر التثنية، الإصحاح ٢٣، الآيتان ٢٠ - ٢١).

والحال أن هذا الحق في أن يكونوا مرابين عندما يتعلق الأمر في إقراض غير **اليهود** هو الذي سمح لليهود الذين تفرقوا بعد **تحطم الهيكل في القدس**[٣١] سنة ٧٠ في

---

(٣١) حتى أنت يا دومينيك؟ أين آثار ذلك الهيكل؟! وهم لم يتركوا بقعة حيث زينت لهم أوهامهم وجوده فيها إلا بحثوا عنه. تعالى الله عما يأفكون. [المترجم]

العيش إبّان قرون في **الممالك التي أصبحت بعد ذلك إسلامية أو مسيحية**، وفي الإسهام في التطور الاقتصادي لتلك الممالك نفسها. وقد أمنت لهم بعد ذلك كفاءاتهم في تقنيات الإقراض مكانة في عالم المال المعاصر.

وقد أبقى رجال اللاهوت **النصارى**، مثل **توما الإكويني** المذكور فيما سبق، متبعين في ذلك ما جاء في **التوراة**، على تحريم الإقراض بزيادة، وعدوه رباً، وبقي بالتالي وقفاً على **اليهود** الذين كانوا في كل الأحوال ملعونين لأنهم قتلوا المسيح. يقول **توما الإكويني**:

إن الحصول على فائدة على النقود التي تُقرض للآخرين هو في حد ذاته أمر غير عادل، لأن ذلك يعني دفع ما هو غير موجود، وهذا يشكل حتماً لا مساواة هي نقيض العدل[٣٢].

وقد كان النصراني المتهم بالإقراض بفائدة في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي على سبيل المثال يُحرم من تناول القربان ومن الدفن في مقابر النصارى، وكان ذلك يعد عقوبة شديدة كل الشدة. وفي القرن الثالث عشر الميلادي، وفي سياق التطور الأوروبي لبرجوازية المدن في التجارة والأعمال، تأسست تقنيات مالية، **إيطالية** على وجه الخصوص، سمحت بإقراض النقود بفائدة مع المحافظة على المظاهر: التلاعب بنسب تبديل العملات، "المشاركة" بالأرباح، "هبة" محددة مقابل إسداء الخدمة. ولأن التعويض يتضمن مبدأ المشاركة فإن القرض يمكن أن يكون "مجانياً". وفي القرن الخامس عشر الميلادي، أصبحت تلك التقنيات، مع تطور النقل البحري والتجارة، أكثر ضبطاً. وبذلك نجد لدى **قس من قساوسة فلورنسا أنطونان بيروزي** Antonin Pirozzi، الذي

---

(٣٢) **الخلاصة اللاهوتية**, Q 78, a. 1، جواب.

Somme Théologique, Secunda Secundae, Q 78, a. 1, réponse.

[والخلاصة اللاهوتية مترجمة إلى العربية في خمسة مجلدات صدرت عن دار صادر في بيروت بترجمة الخوري بولس عواد بين عام ١٨١٩م وعام ١٩٠٨م. المترجم].

كان، شأنه شأن **توما الإكويني**، راهباً دومينيكياً، خبرة قاضٍ كنسي في مجال الربا على وجه الخصوص؛ ففي كتابه **الخلاصة اللاهوتية الأخلاقية**[٣٣]، الذي شهد ذيوعاً كبيراً، سعى إلى تحديد ضرب واحد من الفائدة عده مقبولاً، وكان يقصد به حينئذٍ التعويض عن عملية تجارية تتضمن مخاطرة، وقد استطاعت بعض المدن **الكاثوليكية** أن تفلت، جزئياً على الأقل، من سيطرة الكنيسة. فنجحت **البندقية** على الدوام في حماية مصالحها الخاصة، ولم تقبل قط بتدخل الكنيسة في المجال المادي. وفي **جنوة**، في القرن السادس عشر الميلادي اعترف رجل آخر من رجال الكنيسة هو الكاردينال **أديمارو فابري** Ademaro Fabbri أنه ليس من الممكن إخضاع رجال الأعمال لقوانين تجارية ذات منشأ كهنوتي، ومنح المدينة حقاً "لا حدود له" بممارسة الإقراض [٨٩] بفائدة. وفي العصر نفسه، قبل المصلح **كالفان** Calvin لكي يحكم سيطرته الروحية والسياسية على مدينة **جنيف** التجارية مبدأ الإقراض بفائدة، مذكراً أن الربا في عالم مثالي ينبغي أن يعاقب من يمارسه. إن **كالفان** الذي شد أزره مجلسه الاستشاري أشرف على رسالة التبادل وأقرها مدعمة برسالة الصدقة. وأصبح الربا من الآن فصاعداً مختبئاً في نسبة تبديل العملة بين مركزين ماليين؛ التجار يستترون وراء المكان والزمان. واكتسبت طبقة التجار قيمة، والثروة ليست بحد ذاتها مدانة، إنها بركة سماوية. وكل رأسمال ينبغي أن يكون معرضاً للخطر. أما الفقراء والأرامل واليتامى فالمجتمع هو المسؤول عنهم. وتطورت **الميتودية** في **الولايات المتحدة الأمريكية** في القرن الثامن عشر معتمدة على هذه القناعات نفسها.

وفي **الإسلام** يخبرنا **القرآن الكريم** أن المال لا ينتج المال. والله ذاته قد حرم **الربا**:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ﴾ (سورة البقرة: الآيتان ٢٧٥ – ٢٧٦)

---

(٣٣) *Somme de théologie morale*.

وفضلاً عن التحريم القطعي للإقراض بفائدة فإن الغنى بدون سبب، **الربا**، محرم أيضا، وهو مفهوم يقترب من مفهوم الفائدة. والربا لا يتطابق كل التطابق مع مفهوم **الزيادة** usure، إنه زيادة ذات طبيعة ثابتة ومحددة قبل الإقراض تعطى زيادة على المبلغ الرئيسي. **والميسر** محرم أيضاً، **والرهان وألعاب الحظ**، **والغرر**[٣٤]؛ وكل أنواع المضاربة محرمة. **والزكاة** فرض لأنها تطهر الثروة. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٦٧)

إنها وسيلة لإعادة التوزيع وللعدالة الاجتماعية؛ وقد أصبحت تقنية مالية. ويحض الإسلام أيضاً على تسديد الدين في الموعد المحدد أو على تأجيله للمدين المتعسر. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٨٠)

وإن جزءاً من الثروة التي رزق الله بها صاحبها ينبغي أن تخصص لأعمال حددها **القرآن الكريم**، أي ليعاد توزيعها. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٦١)

وإنه لمن الجدير بالذكر أن المساجد في بدايات الإسلام استخدمت استخدام المحاكم؛ وبالتالي تنحدر فكرة الاقتصاد الإسلامي من تصور معين للإسلام بوصفه أساساً لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي وقانوني، يهتم بالقسمة العادلة، ولكنه نظام ليس له إلا مشترك قليل مع الديمقراطية على النمط الغربي.

---

(٣٤) **تعريف الغرر في اللغة**: اسم مصدر من التغرير، وهو: الخطر، والخدعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة، وبيع الغرر: أن يكون على غير عهدة ولا ثقة. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر. والغرر اصطلاحاً: أن يدخل المرء في معاملة يجهل عاقبتها، ويكون العقد عندها دائراً بين احتمال الربح أو الخسارة، والغُنْم أو الغُرْم، بمعنى أنه يوجد طرفان، إذا غَنِم أحدهما غَرِم الآخر. [المترجم]

إن التطور الحالي لاقتصاد إسلامي للسوق وللتمويل الإسلامي، مع الأخذ في الحسبان المحرمات الجوهرية بكل مقتضياتها من تضامن ومسؤولية، هو تطور حديث نسبياً. لقد ولد **التمويل الإسلامي** المعاصر في التسعينيات بوصفه إمكانية لوجود نظام بديل عن الاقتصاد والتمويل التقليديين، وممثل لمبادئ **القرآن الكريم**. وقد جرت أولى التجارب في **ماليزيا** عام ١٩٥٦م (**تابوغ حاج**)[٣٥]، وفي مصر (**ميت غمر**)[٣٦] في عام ١٩٦٣م؛ وستحدد هاتان التجربتان عدم التجانس في تاريخ **التمويل الإسلامي**. مع أن الأهداف كانت هي نفسها: تأمين تمويل للناس المحرومين والمساعدة في تحسين أوضاعهم حسب مبادئ **القرآن**، وإن اتضح أن الإمكانات والنتائج جاءت مخالفة.

ومنذ الثمانينيات، مع الصحوة الدينية والأزمة التي عانت منها بعض المؤسسات المالية أصبح التمويل الإسلامي يشكك في الاقتصاد والتمويل التقليديين كما أرسى أسسهما دينان توحيديان آخران هما **اليهودية والمسيحية**، وعلى وجه الخصوص في البلاد **الأنجلو – ساكسونية**، مذكرة إياهما بلا لبس بما يظل هو القيمة الجوهرية للأديان التوحيدية. ويدفع الممولون المسلمون بذلك محاوريهم من الثقافات الأخرى، سواء كانوا مؤمنين أو لا، إلى النظر بجدية إلى الوصايا الأخلاقية للنصوص المقدسة.

[٩٠] تحرم مبادئ الشريعة تقاضي الفائدة أو دفعها، لأن استخدام نسبة الفائدة ينقل مجموعة الأخطار المرتبطة بمشروع استثماري ليجعلها تنصب على المدين وحده. وهي تحرم أيضاً القيام بصفقات مفصولة عن الاقتصاد الحقيقي أو بهدف المضاربة المحضة، مما يفضي إلى أن الصفقات المالية كلها ينبغي أن تكون مستندة على أصول

---

(٣٥) *Tabung Hajji*: هو صندوق الحجاج الماليزي. ويقع المقر الرئيسي في جالان تون رزاق، في كوالا لمبور. وبرنامج تابوغ حاجي يسهل الادخار للحج إلى مكة المكرمة من خلال الاستثمار في السيارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. [المترجم]

(٣٦) شهدت مدينة ميت غمر(في جمهورية مصر العربية) أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام ١٩٦٣م حيث تم إنشاء ما يسمي ببنوك الادخار المحلية التي أقيمت بمدينة ميت غمر، وأسسها د. أحمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات. [المترجم]

مالية ملموسة. وهي تنكر أيضاً الاستثمار في نشاطات تعد مخالفة للشرعة الأخلاقية مثل التبغ أو الكحول أو القمار، أو التسلح.

وفي السبعينيات من القرن الماضي تأسست مجالس التوافق مع الشريعة، وهي مكونة من فقهاء وعلماء يصادقون على امتثال العمليات المالية للشريعة الإسلامية. ونلاحظ أن هناك اختلافاً في تفسير نصوص القرآن الكريم في رحاب العالم الإسلامي نفسه، ويعود ذلك إلى تنوع نماذج التطور الاجتماعي، الخاص بكل دولة، وأنواع المعارضة أو التوافق الذي تثيره تلك الاختلافات بعيداً عن الاتساق المفترض أو التعنت في إسلام ذي سمات ثقافية لا تتغير. وفي هذا الإطار يمكن أن نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تبدو أكثر تشدداً في ذلك من دول جنوب شرق آسيا؛ وإنه لمن الجدير بالذكر أن عُمان تمنع التمويل الإسلامي، على الرغم من أن جامعة الأزهر المشهورة في مصر أصدرت فتوى تسمح بتقاضي الفائدة المصرفية ببعض الشروط. ففي عام ٢٠٠٢م أوضحت فتوى الأزهر ما يلي:

والخلاصة أن تحديد الربح مقدماً للذين يستثمرون أموالهم عن طريق الوكالة الاستثمارية في البنوك أو غيرها حلال ولا شبهة في هذه المعاملة فهي من قبيل المصالح المرسلة وليست من العقائد أو العبادات التي لا يجوز التغيير أو التبديل فيها. وبناء على ما سبق فإن استثمار الأموال لدى البنوك التي تحدد الربح أو العائد مقدما حلال شرعا ولا بأس به[٣٧]...

وقد كانت هذه الفتوى عرضة لكثير من النقد، ولكن فضلها في وجودها. وإن مجالس التوافق مع الشريعة تستخدم في كل الأحوال ضماناً للمستثمرين المسلمين. وقد

---

(٣٧) ذكرت المؤلفة ترجمة فرنسية لهذا الجزء من الفتوى قام بها محمد فال ولد باه، وهو اقتصادي وعالم إناسة موريتاني في كلية الحاسبات والمعلوماتية في مقاله "**تأسيس فقهي للتمويل الإسلامي**"، **تقنيات مالية وتطور**، في مجلة المنظمة غير الحكومية توفير بلا حدود، رقم ٩٠، مارس "آذار" ٢٠٠٨م، ص٤٣. وقد أشارت إلى أن نص الفتوى العربي موجود على موقع **إسلام أونلاين** فأخذنا النص العربي منه. [المترجم]

حرص مؤخراً **محمد موسوي** الرئيس الجديد **للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي في فرنسا**، الذي انتخب في ٢٢ يونيو"حزيران" ٢٠٠٨م على التأكيد أنه يدعو إلى إسلام يحترم النصوص المؤسسة التي تصلح للسياق المعاصر.

وقد أكد **ستيفن كول** Steven Kull، مدير **مركز الرأي العام العالمي** (WPO) World puplic opinion، وهو مركز فكري أجرى استطلاعاً للرأي شمل ٥٢٠٠ شخص في العالم الإسلامي في أغسطس"آب" ٢٠٠٨م:

لا يريد المسلمون أن يكونوا معزولين عن سيرورة العولمة الاقتصادية... وإن الاندماج الاقتصادي مع بقية العالم هو شيء إيجابي، كما يقول المسلمون، ولكنهم لا يرغبون في أن يقوض ذلك الاندماج ثقافتهم.

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر"أيلول" عام ٢٠٠١م تسارعت خطى **التمويل الإسلامي** مع ظهور ظاهرة تراكم التوفير في البلاد الإسلامية، وعلى وجه الخصوص في الدول المصدرة للبترول. وقد كان هناك بنك إسلامي واحد في عام ١٩٧٥م، واليوم هناك أكثر من ٣٠٠، ينبغي أن نضيف إليها النوافذ الإسلامية التي افتتحتها بعض البنوك الكبيرة الوطنية أو الدولية. وإنه لمن المؤمل بالطبع أن يجد التوفير الإسلامي وسيلة للاستثمار في البلاد الإسلامية نفسها. وقد بلغ سوق العمليات المالية التي تجري وفق مبادئ الشريعة ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م، وارتفع بنسبة ١١٪ وسطياً في كل سنة حسب مؤشرات سوق المال **ستاندرد و بورز**[٣٨] Standard & Poor's! وبذلك فرض على السوق قواعد ذات أساس ديني مترافقة مع ممارسات تمايز في الأسعار. إن الفاعلية المستقبلية لهذا الاقتصاد الإسلامي الشرعي، لأنه يصرح بتبعيته للدين، تدعو إلى التأمل. إن حالات افتتاح وحدات للتمويل الإسلامي تتعدد في لندن، ومن الآن

---

(٣٨) لكل مؤشر رئيسي للأداء المالي في الأسواق المالية هناك مؤشر ثانوي، وستاندرد و بورز مؤشر ثانوي يعطي رقماً قياسياً لأسعار الأسهم مكوناً من أسهم عدة شركات رئيسية... ويتابع المساهمون تحركات هذه المؤشرات. [المترجم]

فصاعداً في أوروبا. هل ينبغي أن يخضع **التمويل الإسلامي** لتنظيم خاص به، كما تكاد تكون الحال عليه منذ حين، ليس دون مصاعب التمويل التقليدي وتخبطاته.

[٩١] وقد انعقد **الملتقى الفرنسي الأول للتمويل الإسلامي** الذي نظمته **غرفة التجارة الفرنسية – العربية** ومجموعة **سكور فينانس** Secure Finance بالتشارك مع **باريس أوروبلاس** Paris Europlace في يناير"كانون الأول" ٢٠٠٧م في **باريس**؛ وكان أحد أهداف المؤتمر المعلنة هو إيجاد "فاعلية حيوية في طاقات التطور ومنظورات المستقبل التي تنفتح أمام **التمويل الإسلامي** في البلاد ذات القوانين المدنية".

يسهم **التمويل الإسلامي** في تأمين تمويل للشعوب الإسلامية ليس في البلاد العربية فحسب، ولكن في **آسيا الإسلامية** وفي **إفريقيا** وفي **أوروبا**، وتسمح بإقامة مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العقارية المباشرة.

يرى بعض المحللين الماليين، بعد أزمة "**الرهن العقاري**" في صيف عام ٢٠٠٧م، التي كان سببها ارتفاع نسب فوائد القروض على العقارات، وهي فوائد وجدت الأسر الأمريكية نفسها عاجزة عن دفعها، أن تلك الأزمة ما كانت لتحصل في نظام **تمويل إسلامي** قائم على إجراءات تشاركية، **كالمضاربة** التي يقال إن **النبي صلى الله عليه وسلم** مارسها، والمشاركة. وآية ذلك أن هذين الإجراءين يسمحان باقتسام للأرباح في حالة المضاربة، وباقتسام الخسائر والأرباح في حالة المشاركة. كما أن الخسائر الهائلة التي حلت ببنك **السوسيتي جنرال** Société Générale بسبب نشاطات أحد المضاربين، لم يكن لها بلا شك أن تحدث في هيئة بنكية إسلامية، بسبب المنع الذي يفرضه الإسلام على القيام بعمليات منفصلة عن الاقتصاد الواقعي أو لغايات المضاربة الخالصة. وبذلك يبدو **التمويل الإسلامي** على الدوام أكثر قدرة على تلافي انحرافات التمويل التقليدي وانهياراته، ويمكن أن تكون جاذبة بشرعتها الأخلاقية النوعية التي تقدم على أنها "حجة تجارية" لغير المسلمين.

لقد بلغ **التمويل الإسلامي** في عام ٢٠٠٥م حد ٥٠٠ مليار دولار في العالم[٣٩]. ويبدو من الآن فصاعداً أن انتشار المصارف والتقنيات التمويلية المتوافقة مع الشريعة لم يعد من التابوهات. والبنك الدولي يسهم في **إفريقيا** وفي **آسيا** في إنشاء مصارف إسلامية. وأنشأ عدد متزايد من كبار الأسماء العالمية في عالم المصارف والتأمين، وفي العالم **الأنجلو – سكسوني** على وجه الخصوص، فروعاً "إسلامية". ولم تعد معايير الربحية والتنافسية في **التمويل الإسلامي** موضع شك. وإن أكثر منتجات **التمويل الإسلامي** شيوعاً اليوم هو **الصكوك**، وهي تعادل الأصول الآمنة المدعومة. إن الموجبات الإسلامية التي كانت دول إسلامية مثل **البحرين** و**ماليزيا** أول من أطلقها أصبحت تغري المصدرين أكثر فأكثر، سواء تعلق الأمر بمصارف أو بشركات أو بدول في كل مكان في العالم تقريباً. إنها تفرض نفسها شيئاً فشيئاً بوصفها أداة مصرفية أساسية. وقد أدركت ذلك تمام الإدراك المصارف الدولية الكبرى. ولكن عملية إعداد تلك المنتجات عملية معقدة لأن كل عملية مصرفية ينبغي أن تكون حسب مبادئ الشريعة قائمة على أصول ملموسة (أرض، عقار، ... إلخ). وإنه لمن الضروري في تلك العمليات اللجوء إلى تقنيات توريق لتصميمها. وبدأ بعض فقهاء مجالس الشريعة يتساءل حول "طهارة" تلك المنتجات في رحاب العالم الإسلامي نفسه. ويمكننا بالبداهة التساؤل عن الوضعية الشرعية لبلد غير إسلامي في إطلاق مثل تلك المنتجات "الدينية"، وعمَ إذا لم يكن ذلك منطلقاً لجدال لا يمكن تلافيه.

وإن مما تجدر الإشارة إليه هو أن الأسس الأخلاقية المسماة استثمارات اجتماعية مسؤولة، وهي أسس ذات منشأ نصراني غالباً، ويشك في بعض الأحيان في أنها تخضع لاعتبارات حمائية هي في الغالب قريبة كل القرب من الاهتمامات الإسلامية في كل ما

---

(٣٩) انظر التفاصيل على موقع سوكور فينانس= www.secure-finance.com [المترجم].

يخص المسؤولية عن إدارة الثروات، وتزكية الأموال. من ذلك أن الصندوق المستقل **صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي**[٤٠]، الذي هو الصندوق البترولي النرويجي سابقاً (**صندوق البترول**)[٤١]، الذي يدير حوالي ٢٦٠ مليار يورو، يخضع لشرط أخلاقي محدد، مترافقاً بقواعد على المستوى الاجتماعي والبيئي. والحال أن صناديق الاستثمار الإسلامية هي بحاجة اليوم لكي تتطور إلى أن تمتلك حول المجتمعات المستهدفة معلومات خاصة تسمح بتفحص مدى توافقها [٩٢] مع المبادئ الإسلامية. هذا من جانب، ومن جانب آخر يأمل كثير من المسلمين تأسيس مؤسسات وقفية على النمط الأمريكي لمنظمة **فورد فونديشين**[٤٢].

إنه لمن المهم في التعامل مع شؤون العالم التساؤل بلا كلل ولا ملل عن علاقتها بالغاية المنشودة: إليكم ما يمكن أن يذكرنا به اليوم **التمويل الإسلامي**. ربما يمكن لتحريم الفائدة في الأديان التوحيدية، دون أن يكون السمة الوحيدة لعمل المؤسسات المصرفية، ربما يمكن له أن يسهم إسهاماً عادلاً وفاعلاً في أن تؤخذ في الحسبان الحاجات الملموسة للبشر، وفي احترام العالم والبشر المعدمين في اقتصاد هو، تقليدياً، ملائم لكل أنواع المضاربات التي هي بالطبع لا أخلاقية، ففي حين أن التنوع الثقافي يميل في الأعم الأغلب إلى فرض نفسه عبر تطرف متعصب وقاتل، فإن **المصرفية الإسلامية** ربما تمنح العالم طموحاً إلى إعادة صياغة هوية أخلاقية وجلائها بعيداً عن أي سياق ثقافي أو ديني معين سواء كان **أوروبياً غربياً أو شرقياً**.

---

(٤٠) The Government Pension Fund - Global.

(٤١) Petroleum Fund.

(٤٢) Ford Foundation: منظمة إنسانية، مقرها في نيويورك، وتهدف إلى تقديم الدعم المالي لمشاريع مثل الدفاع عن الديمقراطية، ومحاربة الفقر، وتشجيع التوافق بين الأمم المختلفة. تأسست عام ١٩٣٦م في عاصمة صناعة السيارات في أمريكا، **ديترويت**. ومديرتها العامة في عام ٢٠٠٩م هي السيدة **سوزان بيسفورد** Susan Berresford. [المترجم]

وبذلك يمكن لثقافات مختلفة أن تتجمع حول مشروع التمويل المصرفي نفسه، وبالتالي حول مشروع تنموي منسجم وعام للإنسانية، التي ستكون قادرة على أن تأخذ على عاتقها بفاعلية إعادة توزيع الثروات، وأن تخفف من حدة الخوف والمرارة ومظاهر التطرف الإرهابية. يمكن بذلك للمصرفية الإسلامية أن تسهم في إعادة تنظيم أخلاقية لتدفق رؤوس الأموال على النطاق العالمي. ويعد في هذا السياق ما أعلنه مؤشر ستاندرد وبورز في يناير"كانون الثاني" عام ٢٠٠٨م من إطلاق ثلاث مؤشرات مرجعية عالمية جديدة مخصصة لتسمح للمستثمرين المسلمين بمتابعة أداء الأسهم العالمية المتوافقة مع مبادئ الشريعة، وهي تمثل أكثر من ٢٠ ألف مليار دولار دالاً كل الدلالة عن هدف ليس مالياً فقط بل أخلاقياً يمتد لما هو أبعد بكثير من أسواق الشرق الأوسط وآسيا. إذا لم يكن بإمكاننا هنا الانضواء تحت لواء الاعتراضات التي أبداها بعض المحللين بخصوص التمويل الإسلامي فيما يتعلق بما يمكن أن يكون قيام "ارتباط سياسي – اقتصادي – مالي أصولي" فإننا بالمقابل نقول: إنه لمن المؤكد أنه ينبغي ممارسة الحذر بتفاؤل وبلا غفلة من كل أنواع الأصولية، أيا كان نوعها، ومهما كانت غير متوقعة في الثقافات كلها وفي الأديان كلها.

ألا يمكن لفرنسا، بوصفها البلد الذي يمكن أن تتعايش فيه الأديان التوحيدية الثلاثة بفضل قيم الليبرالية التي تتبناها بذكاء، والبلد المتمسك بتاريخه الذي هو تاريخ تلك الأديان، والبلد الذي ينظر بجدية إلى أحكام التمويل الإسلامي، أن تصبح قطب رحى التنافسية الثقافية لتكون بصورة أفضل قطب رحى التنافسية التمويلية في خدمة التنمية المستدامة للعالم والبشر؟

٦- الجهود المنسجمة، أن نكون معاً.

VI. Harmoniques tensions, inter-esse, être ensemble

إن ما نسميه "القوانين الأخلاقية" المتجذرة في التقاليد الفلسفية والدينية لمختلف حضارات العالم تضع بممارساتها وروامزها حدوداً لرغبات البشر وإراداتهم،

وتسمح بنشوء حياة اجتماعية. وتتمثل على وجه العموم عبر محرمات وفروض مطلقة، أي أنها تفرض نفسها بغض النظر عن معرفة ما الثمن الذي يقتضيه احترامها حسب منطوق النتائج على الذات والعالم. وهي تؤكد أن أرفع مؤهل أخلاقي، وتعني الاستقلالية، يتمثل في الحد من نزعة الإنسان الفردية، وفي أن يضع لنفسه قانوناً سامياً وثابتاً. إن القوانين الأخلاقية تقدر قيمة فعل ما بمدى توافقه مع معايير محددة، ولا تكاد تهتم، بل إنها لا تهتم ألبتة، بتقويم نتائج ذلك الفعل. وإذا كان هناك في البداية بعض القناعات المتمكنة كل التمكن، قناعات يكون بحسبها القتل والكذب أو واقعة عدم الوفاء [٩٣] بالوعود أفعالاً شريرة فإن علم الأخلاق العادي يؤسس قناعاته على نظام محرمات وفروض تفرض نفسها بإطلاق لكي يكون العالم أفضل، أو لنصل إلى خلاص هذا العالم. إن هذه العقلانية المسماة خواتيمية هي كالعقلانية الاقتصادية عقلانية آلية: الغايات تبرر الوسائل، وينبغي التطلع إلى مضاعفة الخير أو التوافق، والتقليل من الشر، ومن كل ما يمكن أن يسبب عدم التوازن.

والحال أن الهدف نفسه، في حالات يزعم أنها استثنائية، ولكنها في الواقع، أكثر اطراداً مما نفترض على وجه العموم، يفترض ارتكاب المحرمات. إن الشر يجد لنفسه معنى. مثال ذلك العبارة المشهورة لرئيس الكهنة **قيافا** الذي كان يريد تصفية المسيح عليه السلام، ويخاطب عقل مستمعيه بهذه العبارات:

أنتم لستم تعرفون شيئاً، ولا تفكرون أنه خير لنا أن يموت إنسان واحد عن الشعب ولا تهلك الأمة كلها. (إنجيل يوحنا، الإصحاح الحادي عشر، الآيتان ٤٩ – ٥٠).

أو أيضاً القتل الطقسي الذي يتعرض له أسرى الشعوب التي يهزمها شعب **الأزتك** لشحذ القدرة الشمسية والمقدسة للحياة. ويمكن أن نذكر لذلك أمثلة أخرى كثيرة. وكل هذا ينتمي إلى منطق اقتصادي قرباني يتعارض مع القانون الأخلاقي التقليدي. وآية ذلك أن القربان يقوم على قتل أو انتحار، والتفكير الديني يسعى إلى إخفاء هذه القرابة. وقد أظهر عالم الاجتماع **إميل دوركهايم**، الذي سبق ذكره، أن

الطقوس القربانية هي التي تؤسس أي حضارة في مظاهرها السياسية والاقتصادية والفنية، ... إلخ. والمظهر الكوني الحقيقي هو مظهر العنف، والمكونات الفلسفية والدينية للثقافات الكبرى أو الحضارات تساعد في تأويلها، وترميزها وطقسنتها. وقد ذكّر **فرويد** بوضوح أن الثقافة هي الاسم الراقي لكبح الغرائز البشرية للشراسة والتحطيم الذاتي، والتراجع عن الحقد وعن إشباع الغرائز.

وإن مما تجدر ملاحظاته في القصة **البوذية** المشهورة التي تتحدث عن إوزة برية ترضى بالتضحية بحياتها لإطعام أفراخها بإعطائهم لحمها ليأكلوه، ولكن الأفراخ يرفضون تضحية أمهم، ويفضلون أن يتركوا أنفسهم يموتون من الجوع والتعب معها: **نفضل الموت على غياب أمنا عن أنظارنا**[٤٣]. ويبدو بوضوح أن **بوذا** يصرح بأن القربان الدموي لا يمكن أن يكون مقبولاً، ويرفض أي منطق قرباني.

وقد خصص في السبعينيات عالم الاجتماع الأمريكي **بيتر بيرجر** Peter Berger مقتفياً أثر **دوركهايم** كتاباً عنوانه **أهرامات القربان**[٤٤] لإيديولوجيات التاريخ الحديث التي سوغت أشكال الاستعباد وعممتها، واتسعت في التهديم باسم مستقبل متألق. وإنه لمن المناسب، والحالة هذه، أن نتساءل عمَّ إذا كان الحرمان الاجتماعي والفقر ينتميان إلى منطق الغاية والوسيلة نفسه. أليس المحرومون هم ضحايا قربانية؟ لقد عرف عالم الإناسة **مارسيل موس** Marcel Mauss، تلميذ **دوركهايم**، القربان موضحاً أن التواصل مع كيان سامٍ في القربان يتم بوساطة ضحية. ولم يتردد الفكر الليبرالي العميق، ذو الإلهام الاقتصادي من **آدم سميث** Adam Smith إلى **فريديريخ هايك** Friedrich Hayek في تفسير المآسي التي سببها الاقتصاد التنافسي للسوق بوصفها قرابين ينبغي أن نعتاد عليها باسم المصلحة العليا.. ويفسر **هايك** ذلك بالقول: إنه إذا كانت

---

(٤٣) **أقوال بوذا**، باريس، سوي، وقفات مع الحكمة، ١٩٩١م، ص١٠٧.

Paroles du Bouddha, Paris, Seuil, points sagesse, 1991, p. 107.

(٤٤) *Pyramids of Sacrifice*.

الرأسمالية قد زادت عدد الفقراء فإنها أيضاً سمحت لعدد أكبر منهم بالعيش أو بالبقاء على قيد الحياة. إن السيرورة الحتمية للعالم على الجملة قد تأكدت. دون هذا الشر لن يكون العالم أفضل العوالم الممكنة. وبذلك يكون الفكر القرباني، القائل بضرورة الضحايا يعمل علنيا أو ضمنياً لتسويغ تلك الممارسات التي يكون موضوعها علاقة وثيقة بالهوية، بل بالوطنية، باسم الخير الذي يُزعم أنه كوني. ويذكرنا الكاتب الإنجليزي **شيستيرتون**[٤٥] Chesterton:

بأن العالم المعاصر مليء بالأفكار المسيحية التي أصبحت أفكاراً مجنونة...

إنه لمن البديهي أن قلة من المسؤولين السياسيين أو الاقتصاديين مستعدون للاستعانة بكيان [٩٤] سام ليسوغوا عدم الاهتمام بأكثر الناس فقراً، ولا ليروا في المحرومين ضحايا قربانية بالمعنى الحقيقي للكلمة. فعندما لا يكون للشر معنى – على سبيل المثال عمل الأطفال، سرقة الدم أو الأعضاء المختلفة من أشخاص لا قدرة لهم للدفاع عن أنفسهم، ... إلخ. – حينئذ نجد الخط البياني للتسويغ القرباني يعاني من الضعف. كل هذه المآسي التي تنزل بالمجتمعات على اختلافها عبر العالم، والعجز النسبي للحكومات والجماعات والأفراد في السيطرة عليها يمكن حينئذٍ أن يولد إحساساً بقدرية مأساوية. وينتج هذا الإحساس من عجز عن السيطرة على القوة أكثر مما ينتج من تفسير ديني أو روحي للعالم كما يوضح ذلك بجلاء **هانس جوناس** Hans Jonas في كتابه **من أجل شرعة أخلاقية للمستقبل**[٤٦]. لذلك تبدو المكونات الفلسفية والدينية للثقافات الكبرى، المكونات التي تحدد حدوداً للإفراط في الرغبات

---

(٤٥) **جيلبير كيث شيستيرتون** (١٨٧٤ – ١٩٣٦م): واحد من أهم الكتاب الإنجليز، أعماله متنوعة كل التنوع: كان صحفياً وشاعراً وكاتب سير. وكان يلقب بأمير المفارقات. اشتهر بقصصه التي جعل اسم بطلها: **الأخ براون**. [المترجم]

(٤٦) **هانس جوناس، من أجل شرعة أخلاقية للمستقبل**، باريس، بايو و ريفاج، ١٩٩٨م.
Hans Jonas, Pour une éthique du future, Paris, Payot et Rivages, 1998.

ولممارسة الإرادة الإنسانية غالباً منسية بل محروفة عن وجهتها. حينئذٍ تجد بعض الأقليات الدينية أو الإثنية التي تغلبها المرارة على أمرها فتتماهى مع أغلبية عولمية تشعر بالإهانة، حتى إنها في بعض الأحيان تشترك في أفعال عنيفة كل العنف كما أظهر ذلك مؤخراً عالم الإناسة الهندي **أرجون أبادوري**[٤٧] Arjun Appadurai.

ولما كانت الثقافات والأديان تخضع لمنطق اللقاء الذي لا يمكن مقاومته في سياق العولمة فإن كل ما يقوله زعيم ديني في **ألمانيا**، أو **الولايات المتحدة الأمريكية**، أو في **الهند**، أو في **إيران**، أو في **مصر**، أو في **المكسيك** ... إلخ. منقول للعالم أجمع، ونحن مدفوعون إلى التساؤل عما إذا كان بالإمكان أن تنبثق وتتشكل شرعة أخلاقية كوكبية؛ هي في الوقت نفسه مهجنة، وتنتسب إلى ثقافات وأديان خاصة، شرعة أخلاقية قادرة على المس بالسلطات القصوى التي يمتلكها البشر اليوم، سلطات يكادون يكونون مجبرين على اقتناصها وتفعيلها باستمرار. ولكن أسئلة أخرى تدخل في سياق السؤال السابق: هل يمكن أن يُبتدع عالم آخر على علاقة بالعالم، وبالطبيعة، وبالأشياء، وبالكائنات، عالم يتبنى على الدوام التواتر التوافقي للمكونات الفلسفية والدينية للمجتمعات المختلفة، ويدمج بالعملية نفسها البشر المهملين؟ هل يمكن الحديث عن هوية أخلاقية "للتعايش"، هوية ربما يكون بالإمكان أن تكون دينية أيضاً؟ حينئذٍ ما حال العلمنة، وما حال المسألة التي هي بلا شك مسألة فرنسية خالصة، وأعني مسألة التوافق بين الأديان والعلمنة؟ العلمنة على الطريقة الفرنسية القائمة على قانون ١٩٠٥م القاضي بفصل الكنيسة عن الدولة، هل يمكن لذلك أن يسمح بمواجهة تحديات مثل: المنطق القرباني، والتهديدات الأصولية؟ هل هو متصور تجاوزه الزمن، أم أنه مثل أعلى مازال يكفي لاستنفار الناس، ولتوحيدهم، قادر على أن يكون مصدر إلهام للعلاقات بين البعد السياسي والبعد الديني، وعلى تمهيد الطريق للتعددية السياسية وللديمقراطية؟

---

(٤٧) أرجون أبادوري، **جغرافية الغضب، العنف في عصر العولمة**، باريس، بايو، ٢٠٠٧م.

Arjun Appadurai, Géographie de la colère, la violence à l' âge de la globalization, Paris, Payot, 2007.

نـذكر أن البابـا بنـوا الـسادس عـشر Benoit XVI بـدا في خطابـه الـذي ألقـاه في راتسبون[٤٨] Ratisbon في عام ٢٠٠٦م وكأنه يـدعو إلى عـودة البعـد الـديني إلى المسرح السياسي، فأثار بذلك غضب مسلمي العالم كله، وأثـار عـدداً مـن ردود الأفعـال مـن كل الاتجاهات. يبدو أن النقاش حول مكانة الأديان في المجتمع الديمقراطي عادت مسألة حامية الوطيس في أوروبا، في الوقت نفسه الذي تبدو فيه العلمنة قيمة لا رجعة عنهـا، وفي الوقـت نفـسه الـذي تـسعى الأخلاقيـات الاقتـصادية للثقافـات الكـبرى وللأديـان الكبرى إلى الـسماح بالتواشـج الـضروري بـين العولمـة والتنـوع مـن أجـل نمـو الإنـسانية وتنميتها المستدامة. لذلك كان ما يؤخذ على الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا وإسبانيا هو أنها تـسعى إلى استعادة سيطرتها علـى مـسائل المجتمـع الـتي تتعلـق بـالأخلاق الأسـرية مستنفرة لذلك القواعد الـتي تناصـرها. وإن مـا يـدعو إلى الدهـشة وينـضوي تحـت لـواء المفارقـات أن يقـوم رئـيس الجمهوريـة الفرنـسية، وزعـيم الدولـة العلمانيـة في مـوطن العلمنة الجمهورية بامتداح الأديان والقيم الأخلاقيـة الـتي تـدفع عنهـا، بدايـة في رومـا أمام رأس الكنيسة الكاثوليكية في ديسمبر"كـانون الأول" ٢٠٠٧م، ثـم في سياق آخـر مختلف كل الاختلاف، في الرياض، أمام مجلس شورى المملكة [٩٥] العربيـة الـسعودية في يناير"كانون الثاني" ٢٠٠٨م. ينبغي أن تكون العلمنة ضرباً من الملكية العامة لأوروبـا الجديدة في القرن الحادي والعشرين حسب عالم الاجتماع البروتستانتي جان بول فيليم Jean-Paul Willaime لأنه ليس هناك بلد يتماهى مع إيديولوجيـة واحـدة أو ديـن واحـد. إن انتـصار العلمنـة لا يقـصي بـالطبع الاعـتراف بالفائـدة الاجتماعيـة، وبالـدور المحفـز الـديمقراطي الـذي يؤديـه الـدين. والعلمنـة في حـد ذاتهـا ليـست عامـل تراجـع، ولكنهـا تسمح لدى الدول والأشخاص بانبثاق حقوق متحررة من الوطأة الدينية، مستقلة عـن الفصيل العقدي المنافس. ألم يعد بإمكان الجمهورية أن تكون منظمة المعرفة والتقـدم أو حتى المدنية؟

---

(٤٨) مدينة ألمانية ولد فيها بابا الفاتيكان. [المترجم]

إن الإنسان (بالإفراد) كما في كتابات حنة أرنت ليس له وجود، هناك بشر (بالجمع). ما الإنسان إن لم يكن ملحداً أو يهودياً أو نصرانياً أو بوذياً؟... أليس ذلك الإنسان المجرد الذي يدعي كونية مزيفة يفرضها على الأفراد الحقيقيين الذين سيكون من المحظور عليهم الاختلاف الديني والثقافي والاقتصادي، بل اللغوي، هو صورة من صور الشمولية؟

إن الفائدة في أكثر معانيها فهماً، كما تذكرنا حنة أرنت أيضاً في كتابها ظرف الإنسان المعاصر[٤٩]، هي ما يكون بين الكائنات،

فيجعلهم يعيشون معاً، ويجمعهم، ولكنه أيضاً يمنعهم، إذا صح القول، من أن يطغى بعضهم على بعض... إن العيش معاً في هذا العالم يعني جوهرياً أن هناك عالماً من الأشياء يقوم بين أولئك الذين يشتركون فيه، مثل الطاولة يشترك فيها أولئك الذين يجلسون حولها؛ والعالم شأنه شأن كل ما هو مشترك بين اثنين يجمع البشر ويفرقهم في الوقت نفسه.

ذلك سيكون شرط إعادة التوزيع العادلة، وبالتالي إخفاق أي تفكير قرباني. والكونية ليست المشابهة ولا الذوبان، ولكنها التنوع الصعب للثقافات وللقناعات الدينية، التنوع الذي يستطع التصور الذكي والمنفتح للعلمنة، أن يضمن، عبر إعمال حسن الفهم المؤمن أو غير المؤمن، الاشتراك فيه. وإذا كان موضوع الإقراض بفائدة، وموضوع نسب تبديل العملات اللذان يستقطبان اليوم انتباه كل العمليات المالية في العالم يجمعان بالطريقة نفسها البشر على اختلافهم، أي كل الآخرين الذين لا يتشابهون في حراك واحد معقد من الارتباط والانفصال، فإن المثل الأعلى الذي يمكن تفهمه جيداً للعلمنة يمكن أن يسهم في تشجيع التجاذب التوافقي بين النزعة السياسية والاقتصادية والدينية دون أن يكون هناك تخل من السياسي، ولا تراجع لمفهوم الفضاء العام، ولا إغلاق لأي عقيدة في الوسط الخاص.

---

(٤٩) *la condition de l' homme moderne*.

ينبغي على الاقتصاد التنافسي للسوق، وهو يتعولم، أن يقبل بمنطق الاختلاف والتنوع والاقتسام، المنطق الذي يسائله عن أكثر أزمات المعاصرة خطراً وأكثرها سرية أيضاً. وإن ذلك سيسمح له بإفشال كل أنواع الحقد والعنف، وبأن يسهم إسهاماً حقيقياً في تنمية مستدامة للعالم وللبشر. إن التنمية في العالم تمر عبر اقتسام الأرض، ولكن أيضاً عبر التعبير عن المسائل التي تتجاوز إدارة الأشياء وإنتاجها، وتقرر سبل الحياة والموت. إن الأخلاقيات الاقتصادية للثقافات الكبرى، والأديان الكبرى، والأديان التوحيدية الثلاثة على وجه الخصوص، باعتبار أنها تهتم بالبشر، المترابطين والمنفصلين في آن معاً، الذين يهتم بعضهم ببعض، ويهتمون بأنفسهم، يمكنها أن تقدم كوادر لشكل جديد من الرأسمالية، لممارسة جديدة للتعقل، ولفضاءات أكثر روحانية للحياة. إن تلك الأخلاقيات الاقتصادية التي تفتح المجتمعات على الكونية تدعوها أيضاً إلى التضامن الإنساني الكامل كما يأمل ذلك مجيد راهنما. وإن لديها القدرة على إعادة ابتداع التشارك بين القانون والأخلاق، العام والخاص، وهو تشارك يشكل جوهر الديمقراطية. وتؤكد تلك الأخلاقيات أن مشاركة أنواع الحكمة والأديان في الفضاء العام العلماني هو ضروري للتعددية الاقتصادية والسياسة لدى أولئك الذين يؤمنون، ولدى أولئك الذين لا يؤمنون. لقد جاء عنوان إحدى المقالات في مجلة شالنج Challenges الصادرة في الحادي عشر من سبتمبر"أيلول" ٢٠٠٨م كما يلي:

المديرون الكاثوليك يعترفون اليوم دون أن تعلو وجوههم حمرة الخجل بأنهم يديرون شركاتهم ملتزمين [٩٦] ما أمكنهم ذلك بالتعاليم المسيحية.

وتستشهد المقالة ببرتران كولومب Bertrand Collomb، الرئيس الفخري لمجموعة لافارج Lafarge الذي يقول:

إن محاولة التصرف كما ينبغي أن يتصرف المسيحي عندما نتولى المسؤولية عن شركة لا يعني أن نتظاهر بأننا ملاك، أو نعتقد أنه يمكن أن ننكر الصعوبات

والضغوطات الاقتصادية، ولكنها تعني أنه لا ينبغي ألا ننسى عندما نواجه تلك الصعوبات والضغوطات أن غاية الاقتصاد والشركة هي الإنسان.

ربما يكون بالإمكان بتلك الطريقة تصور إجراءات وابتداع مؤسسات دولية توزع ميزات السوق على المستوى العالمي، وتوسع مشاركة شعوب العالم في النظام الرأسمالي، بتطوير ملكية موزعة على سبيل المثال، مما يفترض مجتمعاً أكثر انفتاحاً، ولا يسيطر عليه التمويل سيطرة كاملة. وربما سيكون بذلك من الممكن أيضاً إعمال الفكر في السيرورة الديمقراطية، دون أن ننسى أنه يوجد أنماط عديدة من الديمقراطية، وأن الديمقراطية ينبغي أن تدل على أكثر من أن الغالبية هي التي تحكم أو إقرار انتخابات بالاقتراع العام(٥٠).

يظهر من تطور **التمويل الإسلامي** أن بالإمكان تخيل إرساء أسس متدرجة للديمقراطية في إطار **إسلامي**. إن مثل تلك "**الديمقراطية التيوقراطية**(٥١)" التي لا يكون فيها فصل صارم بين المنزع الديني والمنزع السياسي، ويتمنى كل التمني كثير من المثقفين المسلمين أن تطبقها بعض من دول **الشرق الأوسط**.

وربما يكون بذلك من الممكن أخيراً امتلاك هوية أخلاقية في مجال الثقافة الخاصة، توجه نحو أفق للتعايش التوافقي بدون تهميش ولا منطق قرباني، هوية تحترم الأشخاص وتحترم خصوصياتهم، لكي يكون إدماج تلك الخصوصيات هو أيضاً تجاوزها.

---

(٥٠) نحيل هنا إلى الكتاب المفيد لآمي شوا، **العالم يحترق، أشكال العنف الاجتماعي والعولمة**، باريس، سوي، ٢٠٠٧م.

Amy Chua, Le monde en feu, violences socials et mondialisation, Paris, Seuil, 2007.

[وآمي شوا: رجل قانون أمريكي من أصل صيني ولد في عام ١٩٦٢م.المترجم].

(٥١) **التيوقراطية** تعني الحكومة الإلهية، وهي حكومة تستمد السلطة فيها شرعيتها من الدين والقدرة الإلهية. [المترجم]

٧- مقترحات إضافية من أجل فهم أفضل للثقافات وللأخلاقيات الاقتصادية في طرق إدارة الشركات على المستوى العالمي

VII. propotions annexes pour une intelligence des cultures et des morales économiques dans les gouvernances des enterprises à l'international

خصص المعهد الفرنسي للمديرين في عام ٢٠٠٦م استطلاعاً حول ممارسات الشركات في مجال إدارة مختلف البلاد للاقتصاديات التي تسمى: **اقتصاديات تنموية**. وقد أكد ذلك الاستطلاع أهمية "العوامل الثقافية" في ذلك. وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن البلاد التي أعلنت مبادئ إدارة تحتوي على خصوصيات تراعى في قواعد تسيير الشركات، كانت شركاتها متسمة بقوة تأثير الثقافة المحلية. يمكن بلا شك للوعي بالعوامل الثقافية المحلية في إغناء مبادئ إدارة الشركات بالمعلومات على النطاق العالمي، أن يسمح، عبر تأثير مفهوم **المرآة**[٥٢]، بإدراك أهمية أن يؤخذ بالحسبان التنوع الثقافي في سياق اقتصاد معولم. وإن مما يسترعي الانتباه هو أن هذه البلدان التي تنتمي إلى ثقافات مسيحية جوهرياً، ولكنها إما ذات أغلبية **كاثوليكية** أو ذات أغلبية **بروتستانتية**، **يمكن** أن تختلف فيها فيما بينها اختلافاً كبيراً؛ فيما يخص تصوراتها لتنظيم المسؤوليات والسلطات المضادة، و"التحذير الأخلاقي" وسرية المعلومات، أو شفافيتها، والسيطرة على المخاطر المرتبطة بالمخالفات القانونية ولانحراف الإدارة، وفيما يخص التعويض الذي يتقاضاه القادة، والمشاركة مما يطلق من جديد الانقسام الذي لاحظه **ماكس فيبر**، ففي **فرنسا** على سبيل المثال، إذا كانت [٩٧] المفاهيم القادمة من **الولايات المتحدة الأمريكية** في إطار "**إدارة التعاونيات**" أثرت في إدارة الشركات الفرنسية، وعلى وجه الخصوص، من خلال التشكيك بالمفهوم التقليدي الفرنسي في السلطة غير المقتسمة، فإنه يبقى في هذا المجال أن دور الهيئات الاستشارية في مجالس الإدارة هو في الأعم الأغلب قليل الفاعلية، من جانب، وأن التدقيق الداخلي يمكن أن يعيقه في عملية إنشاء نظامه التقويمي ارتباطه المباشر بالمجتمع.

---

(٥٢) المقصود بمفهوم المرآة هو أن كل ما نعكسه على الآخر له ارتداد انعكاسي على الذات كما تفعل المرآة، وهذا الأثر متناسب مع طبيعة الشيء المعكوس. [المترجم]

ولعله من المناسب هنا بلا شك التساؤل حول تأهيل المديرين وحول وظيفة المدير. يعرَّف مفهوم الفائدة الاجتماعية بوصفه الفائدة الخاصة للشخص الاعتباري الذي هو الشركة. ورئيس الشركة هو مدير يسميه أقرانه، وهو الذي يرأس مجلس إدارتها. ونعلم أنه لا وجود لتأهيل خاص مخصص للمديرين الذين ينتخبهم المساهمون بترشيح من الرئيس، وأن وظيفة المدير كانت على الدوام بلا شرعة أخلاقية تنظمها.

وفي إطار أن الحالة الملحة للتنمية المستدامة اليوم تسعى إلى فرض نفسها على سياسات الإدارة، وأن المنظورات الأخلاقية كما رأينا تسعى إلى التمكين لنفسها بوصفها ضرورة تزداد أهميتها في الاقتصاد التنافسي للسوق، حتى وإن كان هذا الاقتصاد لا أخلاقياً بطبيعته، لتتدارك مؤقتاً الجرائم الجديدة، والبربريات الجديدة، ألا نستطيع اقتناص الحق في تخيل تصور جديد، وشخصيات فاعلة جديدة للإدارة؟ يمكن في سياق هذا التفكير تقديم بعض المقترحات: ألن يكون من الخير أن نرسي أسس طبقة جديدة من المديرين الذين سيغنون بطريقة لم يسبق لها مثيل ألبتة مقاربات الرقابة الداخلية في كل الشركات الدولية، وربما سيكون من الأفضل أيضاً الإسهام في الكشف عن مخالفات محتملة، بما في ذلك في قواعد السلوك، وفي شُرع آداب المهنة المعتمدة، طبقة تكون حريصة على الربط بين معايير الشرعة الأخلاقية الثلاثة، **المعيار الكوني، والمعيار الخاص، والمعيار الفردي**، في تشكيل إدارة مفتوحة؟

ولكن كل ذلك لا يمنع بالطبع من أن نظل على وعي ويقظة بخصوص ما سمته مقالة نشرت مؤخراً في مجلة ليزيكو Les Echos " تلك النزعات التي تدفع بعض الشركات إلى تسمية مديرين يكونون "ألعوبة"، امرأة، أو أجنبي، بل كلاهما معاً، بهدف وحيد هو إعطاء دفقة جديدة من نسيم التنوع لمجلسهم، سعياً إلى التوافق مع "الممارسات الجيدة" التي يودون احترامها بحرفيتها... إن فاتهم العمل بروحها"[٥٣].

---

(٥٣) ليزيكو، ٢٨ يوليو"تموز" ٢٠٠٨م، بنيامين جوليان، "وجود المديرات، ورقة رابحة للمساواة".

Les Echos, 28 juillet 2008, Benjamin Jullien, "la présence d'administratrices, un atout pour la parité".

ولن تكون المقترحات التي نصوغها هنا بالطبع منضوية تحت لواء هذه النزعة، ونحن نأمل البرهنة على أهميتها التي هي في الوقت نفسه سياسية واقتصادية واجتماعية.

تلك الطبقة التي نستطيع وصفها بأنها "أخلاقية" لن تكون بالضرورة منحدرة من عالم الشركات، وليست في عداد المساهمين، سيكون لها رؤية "فلسفية" ليست مستدامة فقط بل عولمية، واقعية، تهتم بتنوع الثقافات والأخلاقيات الاقتصادية، دون فائدة في المدى القصير، ولن تكون خصماً وحكماً. وليس المقصود في واقع الأمر الإسهام هنا في إرساء قواعد إدارة "كونية" تتجاوز الحدود والخصوصيات الثقافية.

إن أصالة المدير "الأخلاقي" ستأتي من اعتياده المضاعف والمتزامن على عالم الاقتصاد والمال، حتى لو لم تكن لديه خبرة مباشرة به، وعلى **عالم الدراسات الثقافية** التي تضاف إلى كفاءته الأكاديمية. سيكون المدير "الأخلاقي" بذلك حريصاً على المعلومات، وعلى حسن فهم السياقات الثقافية والدينية التي تمارس الإدارة في رحابها. سيسهم في إغناء هوية الشركة بأن يكون ساهراً على ضبط أهدافه حسب التغيرات المحيطة به، الاجتماعية **والمجتمعاتية**[٥٤]. يمكن له أن يجعل الشركة تحس بالتحديات الثقافية والأخلاقية والسياسية لتطورها ولتواصلها على المستوى الدولي، مثيراً في وجه مشكلات كانت معرفتنا بها حتى الوقت الحاضر سيئة، أو أنها كانت مهملة [٩٨]؛ مثال ذلك المشكلات من نمط تاريخي أو فلسفي، معاينات وتقويمات لا يمكن الاستغناء عنها للتكيف والمبادرة و حسن التمييز في مواجهة واقع بلدان **كروسيا والبرازيل والصين** على سبيل المثال. وبذلك نستطيع، عندما تحكم محكمة صينية على قاض بالسجن المؤبد بتهمة الفساد في السادس من يناير "كانون الثاني" ٢٠٠٨م، أن نتساءل ما المقياس الذي يجعلنا لا نرى في ذلك إلا نوعاً من أنواع التكييف مع التحديات الثقافية والأخلاقية والسياسية للتطور والتواصل على المستوى الدولي، في هذه الدولة الكبرى التي تحرص على تأمين مكانة لشركاتها الخاصة في الاقتصاد التنافسي للسوق، نرى ذلك في حين أن الفكر

---

(٥٤) *sociétales*.

الصيني التقليدي يرى أن الفساد جريمة. كان العقاب الصيني المشهور بفظاعته يطبق في المقام الأول على الوكلاء الإمبراطوريين الذين يتهمون بالفساد.

إذنْ، إن الإضافة التي يضيفها المدير "الأخلاقي" لشركات العالم تتمثل في قدرة أصيلة على تحليل المكونات الثقافية والفلسفية للمجتمعات، ووضع فرضيات بخصوصها في المجتمعات التي تمارس فيها الإدارة بهدف تسهيل إستراتيجيات التأثير وإجراءات اتخاذ القرارات، فالمدير "الأخلاقي" يركز انتباهه على إرساء أسس التأهب للمخاطر الأخلاقية، وللرغبة في الإعلام والاتصال في قلب الشركة المرتبطة بتلك المخاطر. إن قدرته على السيطرة على المعطيات الرئيسية للتاريخ الثقافي يمكن أن تساعد في تحديد الاتجاه على الرغم من اتساع العالم، وكثرة مفارقات الاقتصاد التنافسي للسوق، ومن تصاعد الظواهر الانتمائية والدينية. ويمكن لتفانيه أن يكون الشرط اللازم لتفكير صحيح ومستدام حول ابتكار القيم، وحول التطور، وحول صورة الشركة، ... إلخ. إنه حريص كل الحرص على رسملة الخبرات، والاستفادة من النجاحات كما يستفيد من الأخطاء، وعلى الإعلان عن حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وبذلك يكون تعيين مدير "أخلاقي في عداد المجالس الاستشارية يسهم في إدراج سياسات تواصل تهدف إلى نقل قيم إيجابية، لمجلس الإدارة من جانب، المجلس الذي يمتلك سلطة حول الحياة الاقتصادية ويستطيع بالتالي تحويلها، ومن جانب آخر لشريحة واسعة من الجمهور الذي من شأنه المشاركة في ذلك التحول الضروري وامتلاك قيمه. إن الرأسمالية عبر هذا النمط من الإدارة المنفتحة التي تحترم الثقافات والأخلاقيات الاقتصادية تعطي دليلاً جديداً على قدرتها على التطور والتكيف. بمثل ذلك تتمكن الإدارة من مواجهة تحدي المشاركة في إرساء أسس الديمقراطية التمثيلية للتنوعات في عالم معولم، ومن تأكيد أن الإدارة ليست فوق الثقافات ولكنها مرتبطة بها[٥٥].

---

(٥٥) قارن بـ هنريز منتزبيرج، أستاذ الإدارة في جامعة مكجيل في مونتريال، مديرو أعمال، حقيقيون، وليس حملة ماجستير في إدارة الأعمال، منشورات أورغانيزاسيون، ٢٠٠٥م.

CF. Henry Mintzberg, professeur de management à l' université McGill de Montréal, Des managers, des vrais! Pas des MBA, Editions d' organization, 2005.